جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة استقصائية لآراء عينة من مهنيين وأكاديميين

من إعداد الطالبين:

– هويري خليصة

– بن شيخ شيماء

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. بهلولي نور الهدى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب سوياد أمينة	**رئيسا**
الاسم واللقب بهلولي نور الهدى	**مشرفا**
الاسم واللقب طبيب أسامة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

(واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تناهى درب، ولا ختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضله.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوظا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها.

اهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا، وإحسانا، ووفاء لهما: والدي.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانو عونا في رحلة بحثي: أخواتي (سارة، منار).

أخيرا إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والأخرة.

ثم إلى طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

بن شيخ شيماء

الإهداء

أحلى ما في الدنيا أن ينال العبد رضا الله عز وجل فحمده حمدا يدوم بدوام الدهر ونصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة سنين جهدي إلى من قال الله فيهما باسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبد إلى إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات... أمي الغالية أطال الله في عمرك

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة... أبي العزيز أطال الله في عمرك

إلى قرة عيني وسندي في الحياة بعد أبي وأمي إلى أخواتي وأخي" كهينة، لويزة، لوناس"

إلى كل الزملاء في الدراسة وكل من ربطني بهم مودة الصداقة ورسمت البهجة فينا

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل من تحمله ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي إلى من حمله قلبي ولم تسمعه ورقتي إلى كل

هؤلاء ثمرة عملي

هويري خديجة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي له العزة والجبروت وبيده الملك والملكوت وله البقاء والثبوت قول من هو أحق بالشكر والحمد هو الله سبحانه وتعالى، الحمد لله الذي منا علينا بما وصلنا إليه من علم، نحمده على كل حال ونسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا ويزيدنا علما ويكرمنا بالتقوى والعافية وينعم علينا بالمغفرة والغفران.

وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على سيدنا وحبيبنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعيين إلى يوم الدين.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدعاء.

نتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة ومؤطرتنا الكريمة الدكتورة "نور الهدى بهلولي" التي لم تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح والتشجيع.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

إلى جميع أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

نقول لكل هؤلاء جزاكم الله عنا كل خير

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تم استعمال أداة الاستبيان بتوزيع 35على مجموعة من المهنيين والأكاديميين المتمثلين في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بصفتهم ممارسي مهنة التدقيق، وبعض من المحاسبين والمحاسبين المعتمدين وأساتذة جامعيين في إقليم ولاية برج بوعريريج، بحكم خبرتهم بالموضوع محل الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق له أثر على جودة المعلومة المالية بالإضافة إلى تحسين أداء عملية التدقيق وتوثيقها، بما يمتاز من دقة في اخراج البيانات وتبويبها، ويمارس المدققون عملية التدقيق الالكتروني بكل فاعلية، لأنهم يدركون أنه يحتوي على كثير من المزايا والتي يمكن من خلالها ضبط جودة التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الالكتروني، المعلومة المالية، محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين.

This study aimed to determine the extent to which electronic auditing contributes to improving the quality of financial information For this purpose, the descriptive analytical method was relied upon, and a questionnaire tool was used with a distribution of 35 a group of professionals and academics represented by account keepers and accounting experts in their capacity as practitioners of the auditing profession and some accountants. certified accountants and university professors in the territory of the state Bordj Bou Arreridj due to their experience in the subject under study.

the study reached several results, the most important of which is that the use of information technology in the audit process has an impact on the quality of financial information, in addition to improving the performance and documentation of the audit process, due to its accuracy in data output and categorize it, and auditors practice the electronic auditing process effectively, because they realize that it contains many advantages through which the quality of internal auditing can be controlled.

Key words: Electronic Auditing, Financial Information, Bookkeepers, Accounting experts, Accountants, Certified accountants, university professors.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	□-□
شكر وعرفان	□
ملخص الدراسة	□
قائمة المحتويات	□
قائمة الجداول	□
قائمة الأشكال	□
قائمة الملاحق	□
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	38-05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني	13-06
المبحث الثاني: المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني	28-14
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	37-29
الخلاصة	38
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	64-39
تمهيد	40
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	48-41
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	64-49
الخلاصة	64
الخاتمة	67-65
قائمة المراجع	72-68
الملاحق	82-73
فهرس المحتويات	85-83

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	32-31
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	35-34
03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	37-36
04	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	43
05	مقياس درجة الإجابة حسب مقياس ليكارت الخماسي	44
06	تحديد مجال كل فئة	44
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	49
08	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	50
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	51
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	52
11	ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان	53
12	التحليل الاحصائي لنتائج المحور الأول	55-54
13	التحليل الاحصائي لنتائج المحور الثاني	57-56
14	التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية	60
15	نتائج اختبار الفرضية الأولى	61
16	نتائج اختبار الفرضية الثانية	63-62

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصنيف المعلومة المالية	15
02	خصائص المعلومة المالية	20
03	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	49
04	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير التخصص	50
05	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	51
06	أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة	52

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان في صورته المقدمة لوحدات الدراسة	**75-74**
02	مستخرج spss لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية اتجاه متغيرات المراقبة (المستوى العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية)	**77-76**
03	مستخرج spss لتحليل اتجاهات وحدات العينة (المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري)	**77**
04	مستخرج spss لمعامل ألفا كرونباخ لكل محور	**79-78**
05	مستخرجات spss الخاصة باختبار صحة فروض الدراسة باستخدام اختبار **(T-test one sample)**	**81-79**

مقدمة

تمهيد:

نظرا لتطور عالم المال والأعمال ازداد الاهتمام بالمعلومات المالية والحاجة إليها، حيث تمثل همزة وصل بين معديها ومستخدميها ويتطلب أن تتميز هذه المعلومات بالمصداقية والصحة والحياد، فهي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وتساعد على اتخاذ القرارات من أجل تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

كما أن التطور الهائل الذي حصل في مجال تكنولوجيا المعلومات قد ولد الكثير من المتغيرات التي رسمت واقعا جديدا، مما أثر بشكل كبير على شتى المجالات إذ تحول الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد الرقمي، مما أدى ذلك التطور إلى ازدياد حجم المعلومات التي تحتاج إلى معالجة بياناتها وتخزينها بشكل الكتروني.

ويعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق من القضايا المعاصرة، والتي أكد مدققي الحسابات على أهمية استخدامها في معالجة البيانات إلكترونيا وتزويد الإدارات العليا بتقارير سريعة ودقيقة، وتقديم الاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات بشكل صائب، حيث شهدت عملية التدقيق استجابات متزايدة لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات ومن هنا ظهر التدقيق الالكتروني الذي يلعب دورا جوهريا في تحسين وتطوير الأداء الاستراتيجي للمؤسسات.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني كان له دور إيجابي في تخفيض تكلفة خدامات التدقيق وزيادة ربحية مكاتيب التدقيق من خلال استخدام برمجيات في تدقيق البيانات المالية و إنجاز المهام بكفاءة وفعالية، كما سهلت لمدقق الحسابات في دعم القرار والتغلب على الكثير من المشاكل كما أن استخدام التدقيق الالكتروني يساهم في تقديم البيانات المالية بسرعة وبدقة خاصة في بيئة تتنافس بيها منظمات الأعمال في استخدام تكنولوجيا المعلومات التي بدورها تشجع الارتباط مع مكاتب التدقيق لأداء مهام عملية التدقيق.

تتحقق جودة المعلومات المالية من خلال ما تتمتع به من مصداقية ووضوح، وشفافية، الصحة والحياد التي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة وهذا ما يضمنه التدقيق الالكتروني، حيث أنه يرتكز على خصائص وأهداف، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة ومعالجة البيانات وإنتاج المعلومات بشكل واسع في مختلف أوجه الأنشطة والوظائف وذلك في وقت وجيز، فالتطور التكنولوجي لعب دورا كبيرا في اندماج وتكامل المنظمات والمنشآت حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل خصائص جودة المعلومة المالية؟
- ماهي العلاقة بين التدقيق الالكتروني وجودة المعلومة المالية؟

الفرضية الرئيسية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضية التالية:

–يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الرفع من خصائصها.

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

– يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية للمعلومة المالية من خلال الرفع في ملاءمة ومصداقية المعلومات المالية؛

– يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية للمعلومة المالية من خلال الرفع من ثبات وشمول المعلومات المالية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في اهتمامها باستخدام تكنولوجيا المعلومات في وظيفة التدقيق أو ما يعرف بالتدقيق الالكتروني، كما تتمثل اهمية هذه الدراسة في اهتمامها بجودة المعلومة المالية والتي تعتبر محل اهتمام مستخدميها، كما أن أهمية هذه الدراسة تتجلي في تركيزها على العلاقة بين التدقيق الالكتروني بتحسين جودة المعلومات المالية وتحقيق أهداف المؤسسة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي في تحديد كيفية مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، كما تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

– معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الالكتروني؛

– التعرف على طرق ومداخيل التدقيق الالكتروني والمخاطر التي يشكلها؛

– التعرف على دور التدقيق الالكتروني في توفير معلومة مالية صادقة وموثوقة في الوقت المناسب؛

- **منهج الدراسة:** من أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، من أجل الوقوف على المساهمة التي يلعبها التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، وقد تم الاعتماد على استمارة استبيان كالأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

- **حدود الدراسة:**

المكانية: تتعلق هذه الدراسة بالجزائر كونها تضمنت المسح عن طريق الاستبيان، والذي مس عينة من ذوي الاختصاص من المهنيين والأكاديميين على مستوى ولاية برج بوعريريج؛

البشرية: تتمثل في أفراد العينة الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان وهم المتمثلين في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بصفتهم ممارسي مهنة التدقيق؛

الزمانية: تم الشروع في الجزء النظري لهذه الدراسة في نهايةشهر ديسمبر2023، والجزء التطبيقي تم العمل عليه في أواخر شهر ماي2024، حيث تمثل الفترة الممتدة من بداية توزيع أول استبيان إلى غاية استلام اخر استبيان ومن ثم تحليل والتوصل إلى النتائج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع؛
- ندرة الدراسات المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية في مكتبة الجامعة؛
- الميول إلى مواضيع تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات لأنها تكسو العالم الحالي؛
- أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة في عدم التمكن من إجراء دراسة حالة؛

- صعوبة الإجابة على استمارة استبيان من طرف مكاتب مدققي الحسابات نظرا للإنشغالهم بأعمال نهاية السنة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني، أما المبحث الثاني يتناول المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق، في حين أن المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لنتائج الدراسة، تفسيرها ومناقشتها،

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعيش العالم اليوم ثورة تكنولوجية إلكترونية متسارعة وفي تجديد مستمر، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات موردا مهما ومن أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة مدقق الحسابات في إنجاز مهمته وفقا لمعايير التدقيق، حيث هذا الأخير يساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأي مجتمع.

لقد فرضت التغيرات التكنولوجية على مهنة التدقيق ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، كما سمح دخول التكنولوجيا لأداء أعمال التدقيق ظهور ما يسمى بتدقيق الأنظمة الحاسوبية لأن إجراءات التدقيق وكيفية جمع الأدلة وتقييم مخاطر التدقيق قد تختلف كليا من بيئة تقليدية إلى بيئة إلكترونية، هذه الأخيرة لها دور في تفعيل ممارسة أساليبها على المعلومات المالية المتواجدة على مستوى القوائم المالية لتحسن من جودتها المالية، حيث أصبحت من الأمور المعترف بها على نطاق واسع في الوقت الحاضر.

ولتسليط الضوء وتبسيط الأمور أكثر حول التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومة المالية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

-المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني؛

-المبحث الثاني: المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني؛

-المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني

نظرا للتطور الهائل والمتسارع الذي يشهده قطاع تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات والتي باتت تلعب دورا مهما في كافة المجالات، وقد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على النظام المالي والنظام المحاسبي والرقابة الداخلية في مؤسسات الأعمال الذي ترتب عليه إلزامية دخول تكنولوجيا المعلومات في أداء عملية التدقيق وظهور ما يسمى التدقيق الإلكتروني، الذي بدوره فرض ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية والمستمرة وعملية الانتقال من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الكتروني، لكي تستطيع مهنة التدقيق تحقيق أهدافها وإبداء الرأي على مدى عدالة القوائم المالية.

في هذا المبحث سنذكر أهم الجوانب المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني من نشأة وتطور، ومحاولة ضبط ما قدم له من تعاريف وخصائص، وأهم الأهداف بإضافة إلى طرق ومداخيل دون اهمال المخاطر التي تترتب عنه.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الالكتروني

تواجه مهنة التدقيق في الوقت الحاضر مجموعة من المشكلات المعاصرة التي ترجع إلى التغيرات والتطورات البيئية المحيطة بها إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات، حتى أصبح استخدامها ميزة تنافسية لدى بعض الشركات تتميز بيها عن نظيرتها من الشركات.

أولا: نشأة وتطور التدقيق الإلكتروني

إن أول استخدام للتدقيق الالكتروني كان سنة 1945، حيث استخدمت الأجهزة الحاسوبية كأداة رئيسية في عملية التدقيق، وكان في ذلك الوقت القليل من الناس من لديهم المهارة والقدرة في إمكانية استخدام برامج الحاسوب.

خلال الفترة من عام 1954 إلى غاية منتصف عام 1960 لا زالت تعتمد على التدقيق حول الحاسوب الكبير، وفي منتصف 1960 تم إدخال آلات جديدة أصغر حجما وأقل تكلفة، حيث زاد هذا من استخدام أجهزة الحاسوب في الشركات، وفي الوقت نفسه زاد حاجة مدققي الحسابات في التعرف إلى مفاهيم معالجة البيانات إلكترونيا، في مجال الأعمال التجارية وغيرها بسبب اختلاف طريقة تخزين البيانات ومعالجتها واسترجاعها.

في عام 1968 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين تطوير تدقيق البيانات المعالجة إلكترونيا، وفي ذلك الوقت شكل مدققي معالجة البيانات إلكترونيا جمعية سميث" بجمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونيا(Electronic Data Processing Auditors Association(EDPAA وكان الهدف من هذه الجمعية وضع مبادئ وإجراءات ومعايير التدقيق معالجة البيانات إلكترونيا[1].

وفي عام 1977 صدرت الطبعة الأولى من أهداف رقابة التدقيق على المعلومات والمعروفة الأن باسم أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة، وهي مجموعة الأهداف لرقابة تكنولوجيا المعلومات المقبولة قبولا عاما لمدققي تكنولوجيا المعلومات.

[1] أحمد زهير محمد مرعي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة لدى المكاتب والشركات العاملة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015/2014، ص11.

وفي عام 1994 غيرت جمعية مدققي معالجة البيانات الكترونيا اسمها إلى جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات.Information Systons Audit and control Association [1]

أما في الجزائر تزامن التدقيق الإلكتروني مع قانون رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني لسنة 1430 الموافق ل 2009/04/07، ذلك لضمان التنظيم الجيد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، حيث تم وضع مجموعة من الشروط لمسك المحاسبة بواسطة الحاسوب، ويمكن ذكرها فيما يلي:[2]

– يجب أن يستجيب مسك المحاسبة عن طريق نظام الحاسوب للمبادئ المحاسب المعمول بها؛

– يجب معرفة إصدارات نظام الحاسوب مع الترقيم والتأريخ عند الإنشاء بواسطة وسائل توفر الضمان والإثبات؛

– منع كل تعديل أو حذف للملفات دون ترخيص؛

–توفير ملف يحتوي على خاصيات يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني؛

يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة احترام التوازنات الأساسية لمحاسبة القيد المزدوج من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة.

ثانيا: مفهوم التدقيق الإلكتروني

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، نذكر منها:

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج، والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"[3].

تعريف اتحاد المحاسبين الأمريكيين للتدقيق "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بقرارات أو بأرصدة الاقتصادية، وتقيمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه القرارات".

وهناك من ينظر إليه على أنه "فحص نقدي يهدف إلى التحقق من أن نشاط المؤسسة يتم ترجمته بمصداقية في الحسابات السنوية وفقا للوائح المعمول بها، وحكم على الإدارة التنفيذية، وهي عملية التحكم والرقابة على تنفيذ أهداف المؤسسة"[4].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول: أن التدقيق هو عملية فحص للمعلومات للتأكد من صحة القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسات، وهو فحص انتقادي يقوم به شخص مستقل ومؤهل يعطي رأي فني ومحايد.

---

[1] **المرجع السابق**، ص11.

[2] القانون رقم 110/09، **المتضمن شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق الإعلام الآلي**، المؤرخ في 07 أفريل 2009، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المؤرخة في 8 أفريل 2009، العدد 21، ص4.

[3] محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار العربية، بيروت، 1988، ص11.

[4] KHELASSIREDA, L' **audit Interne (Audit Opérationnel),** Edition Houma ; ALGER ; P : 22.

تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الإلكتروني وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة، وسنقوم باستعراض أهم تعريفات التدقيق الإلكتروني كما يلي:

التدقيق الإلكتروني هو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، لذا فإن ركن التدقيق الإلكتروني بالإضافة لأركان التدقيق المتعارف عليها يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، لتساعد المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة وتوثيق[1]؛

التدقيق الإلكتروني هو عملية جمع وتقويم المعلومات لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية، يستخدم مواردها بكفاءة[2]؛

التدقيق الإلكتروني هو عملية تدقيق إلكترونية شاملة تسمح للمراجعين بتوفير درجة معينة من التأكد على المعلومات المستمرة المتطابقة مع بعضها، وذلك خلال فترة قصيرة من الكشف عن هذه المعلومات[3].

ونستنتج من التعاريف السابقة أن:

التدقيق الإلكتروني يتمثل في القيام بعملية التدقيق بالاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بمساعدة الحاسوب بتبويب البيانات وحفظ المعلومات الكترونيا.

ثالثا: خصائص التدقيق الإلكتروني

للتدقيق الإلكتروني خصائص تميزه عن التدقيق اليدوي، ويرجع هذا التميز إلى استخدام الحاسوب ولاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، ويمكن تعريفها على النحو التالي[4]:

الكفاءة والفعالية: إن عملية التدقيق الإلكتروني تقدم خدمات مرضية وتلبي حاجات المستفيدين، وهذا يترتب على استخدام برامج التدقيق الإلكتروني ونظم الخبرة، كما تعرف فعالية التدقيق من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف والقيام بمسؤولياتها بمصداقية وثقة ودقة. وإن استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق.

الضمان والموثوقية: إن التدقيق في بيئة تقنية المعلومات تقوم بتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها وتعمل بطريقة كفء وفعالية.

الصحة والدقة: إن استعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة تتميز بالدقة والمصداقية، من أجل صنع واتخاذ القرارات السليمة والفعالة.

---

[1] علام حمدون، وطلالة حمدونة" **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق" في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 16، العدد 01، 2008، ص46.

[2] بربري محمد أمين، وبن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 01، العدد 01، 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص41.

[3] Stefano Zambon**, The continuous evolution of contimuons auditing**, Current Issues and Research opportunities, University House Italy, Ferrare, 2010, P: 05.

[4] متافكة مهدي عزيز، **دور الالتزام بتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين القانونين والأساتذة الجامعيين في محافظة أربيل-إقليم كردستان**، العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 29، العدد 51، 2021، ص 23.

الجودة: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام وأعمال التدقيق يقدم فوائد لمكاتب التدقيق، تتعلق بها أعمال مقررة بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة، فمن بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الوقت والجهد المبذول.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الإلكتروني

إن التدقيق الإلكتروني في بيئة تكنولوجيا المعلومات قد حظي على اهتمام كبير في دراسات التدقيق وتوفير أسس أفضل لممارسة الحكم المهني من قبل مدققي الحسابات، مما يعزز مصداقية التقارير المالية وزيادة الدقة والكفاءة والتحقق من صحة البيانات، وهذا الاهتمام ناجم عن أهمية التدقيق الإلكتروني وأهدافه.

أولا: أهمية التدقيق الإلكتروني

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية الخاصة بأمور كثيرة مثل مخاطر التدقيق وأحجام عينات التدقيق، وبالتالي أدى إلى تحسين

جودة عملية التدقيق، وعلى هذا يمكن ذكر أهمية التدقيق الإلكتروني فيما يلي[1]:

– تحسين عملية اتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي؛

– تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام؛

– تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية؛

– زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية التدقيق؛

– تسهيل عملية تدقيق أعمال المدققين من قبل الشركاء أو المدراء؛

– تبويب البيانات واختيار العينات مباشرة من السجلات؛

– القدرة على القراءة والطباعة لتقارير وأوراق التدقيق.

ثانيا: أهداف التدقيق الإلكتروني

جاء المعيار الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين أن أهدف التدقيق لم تتغير سواء تم معالجة البيانات يدويا أو عن طريق الحاسوب، لكن الطرق المطبقة للإجراءات التدقيق من أجل جمع الأدلة قد تختلف كليا ويمكن أن تتأثر عن طريق إجراء الحاسوب[2]:

إن استخدام الحاسبات الإلكترونية في التدقيق قد يساهم في تحقيق الأهداف التالية[1]:

---

[1] كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر-بسكرة-2015/2014، ص90-89.

[2] International Federal Accounting (IFAC).**Hand Book of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, ISANO 401,"Auditing in a Computer Information Systems Environment", IFAC, P12, 2004, P377.**

-الحماية: بمعنى أن يتأكد المدقق حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه، ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحسابية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد؛

-الاقتصاد: أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب لتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المؤسسة وبأقل التكاليف، ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على المؤسسة؛

-الفعالية: أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جمع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية؛

-الكفاية: أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.

المطلب الثالث: طرق ومداخيل التدقيق الإلكتروني

على رغم من المزايا الكثيرة التي حصلت عليها المؤسسات من استخدام النظم المحاسبية الحديثة، واختلاف طرق التدقيق الإلكتروني عن التدقيق اليدوي والمداخيل التي يعتمد أو يستخدمها المدقق.

أولا: طرق التدقيق الالكتروني

تختلف طرق التدقيق الإلكتروني عن التدقيق اليدوي، ويرجع هذا الاختلاف في الإنتقال أو التحول من التدقيق بواسطة الأفراد إلى التدقيق بواسطة الأجهزة والبرامج، وبناءاً على ذلك فإن طرق التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات طريقتين وتشمل[2]:

– **التدقيق المخطط:** هو أن المدقق يحتاج إلى تخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأطراف المختلفة، وكذلك إخطار إدارات الفروع لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية التدقيق، وتحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص البرامج والملفات، وهذا النوع من التدقيق يتطلب جدولا معينا ويطلق عليه التدقيق المخطط؛

– **التدقيق الفجائي:** هو عملية فحص غير مجدولة حيث يسيطر المدقق على كافة عمليات المؤسسة بهدف التحقق من سلامة ودقة عمليات معالجة البيانات، وتفيد في توفير الفرصة للمدقق لفحص عمليات المؤسسة خلال ظروف يأمل أن تكون عادية، وهذا النوع من التدقيق لا يحتاج إلى تخطيط مسبق.

ثانيا: مداخل التدقيق الإلكتروني

هناك ثلاثة مداخل مختلفة لمدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الإلكتروني، والمتمثلة فيما يلي[3]:

---

[1] السيد أحمد السقا، **المراجعة الداخلية "الجوانب المالية والتشغيلية"**، الجمعية السعودية للمعالجة، الرياض، 1997، ص470.

[2] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص195-196.

[3] يخلف صافية، وطرشي محمد، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وآثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص17.

-**التدقيق حول الحاسوب:** يعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني ولا يحتاج لتكاليف عالية، ولا لخبرات ومهارات، يقوم على اهتمام وتدقيق المدقق للمدخلات والمخرجات فقط، دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات؛

-**التدقيق خلال الحاسوب:** في هذا المدخل يقوم المدقق بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدى العميل وصحة المخرجات؛

-**التدقيق باستخدام الحاسوب:** في هذا المدخل يستخدم المدقق بعض البرامج المساعدة، والتي بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب، في هذا المدخل تتمثل في:

- **منهج المحاكات المتوازية:** في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة بعض عينات من بيانات المؤسسة الفعلية باستخدام برامج متشابهة التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بالمقارنة بين نتائجه مع نتائج العميل؛
- **البيانات الاختيارية:** في هذه الطريقة يتم التأكد من أن تشغيل البرامج يتم بصورة سليمة؛
- **برامج التدقيق:** هي برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في عمله، وتنقسم إلى برامج تدقيق خاصة وبرامج تدقيق عامة.

المطلب الرابع: مخاطر التدقيق الإلكتروني

يوجد العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها تكنولوجيا المعلومات والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة الخطر أو موقع حدوث الخطر، وقد تم تصنيفها كما يلي[1]:

- **مخاطر بشرية:** فهي أخطاء مقصودة أو غير مقصودة يقوم بها أشخاص من خارج المؤسسة، أو من قبل أحد الموظفين السابقين أو الموظفين الحاليين؛
- **مخاطر طبيعية:** كالفيضانات والحرائق والهزات الأرضية؛
- **مخاطر تقنية:** تعطل الأجهزة والبرمجيات، أو الاستخدام غير المصرح به، أو التعامل مع نوع جديد من التكنولوجيا؛
- **مخاطر مادية:** مثل الكسر والإتلاف المتعمد أو الحوادث التي تسبب بالتعطيل والاختراق؛
- **مخاطر تشغيلية:** عمليات ألية أو يدوية تلحق الضرر بأمن المعلومات والخصوصية والسرية.

حسب معيار التدقيق الدولي، فإن مخاطر التدقيق تتكون من ثلاثة أقسام[2]:

- **المخاطر الملازمة Inhernent Risk:(IR)**

هي قابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي، أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة. أوضحت

[1] وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، **سياسة المنصات السحابية وخدماتها**، عمان، الأردن، 2020، ص18، WWW.mode.gov.jo

[2] عناني عبد الله، **دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 400**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص90.

إحدى الدراسات أن المخاطر الملازمة يتم تقديرها بصفة مستقلة عن المخاطر الرقابية، وهناك عوامل كثيرة تؤثر بصفة عامة على المخاطر الملازمة، منها:

- موسمية النشاط؛
- حجم المنشأة محل المراجعة؛
- درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها؛
- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية.

- **مخاطر الرقابة Control Risk:(CR)**

هي قابلية حدوث خطأ هام في رصيد الحساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي، أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة مجموعات أخرى، دون أن تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب من أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية.

- **مخاطر عدم الاكتشاف Ditection Risk:(DR)**

هي المخاطر بأن إجراءات المدقق التحقيقية لا تكتشف وجود خطأ في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة، قد تكون هامة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من العمليات.

المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني

اكتسبت المعلومة المالية أهمية بالغة في شتى المجالات ومختلف العلوم حيث أصبحت الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، لكن يجب أن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية التي بدورها تمثل مدى صحة وموثوقية المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة في تقاريرها المالية، مما يساهم ذلك في بناء الثقة وتعزيز الشفافية والمصداقية في العمليات المالية، وتحقيق الجدارة التنافسية للمنظمة الاقتصادية وبالتالي إمكانية بقاءها في المنافسة.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية

تعتبر المعلومة المالية أحد أهم المصادر الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات تقديم معلومات عن وضعيتها المالية وأدائها وكل العمليات التي تقوم بها للمتعاملين معها ومستخدمي قوائمها المالية.

أولا: تعريف المعلومة المالية

المعلومة المالية تشير إلى أي معلومات تتعلق بالأمور المالية، مثل الإيرادات والنفقات، والأصول والخصوم، والأرباح والخسائر. ولذا اختلفت التعاريف حول المعلومة المالية، منها ما يلي:

تعرف المعلومة المالية على أنها إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الألية، التي تقوم بدعم عملية اتخاذ المدريين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية والرقابة على الموارد المالية للمؤسسة[1].

عرفت المعلومات المالية على أنها تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، كما أنها ترتكز على الاستخدام الخارجي بصورة أكبر إضافة إلى ذلك فإن المعلومات المالية تقيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك اكتشاف الانحرافات قبل حدوثها[2].

ومن خلال التعارف السابقة يمكن القول على أن المعلومة المالية هي معلومة تعكس الوضع المالي للمؤسسة وكذلك تساعدها على اتخاذ قراراتها، كما أنها تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها وتتعلق بالأحداث الاقتصادية.

ثانيا: تصنيف المعلومة المالية

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما هو مبين في الشكل الموالي:

[1] طارق طه، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الألية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص297.
[2] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص97.

الشكل رقم (01): تصنيف المعلومة المالية

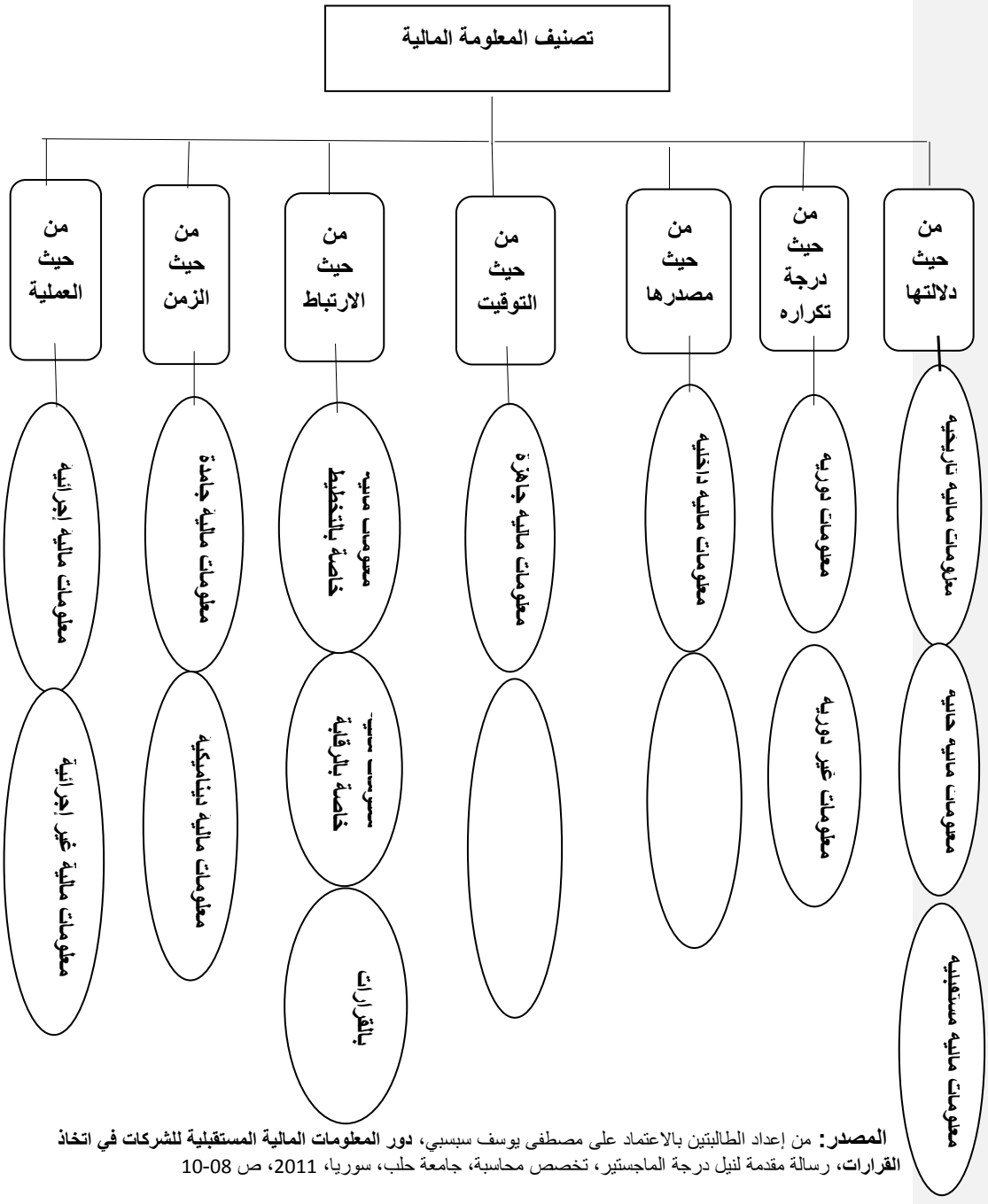

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصطفى يوسف سبسبي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص 08-10

1. من حيث دلالتها:

- **معلومات مالية تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في معرفة وقياس الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية؛

- **معلومات مالية حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

- **معلومات مالية مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة، وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها[11].

2. من حيث درجة تكرارها:

- **معلومات مالية دورية:** وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة؛
- **معلومات مالية غير دورية:** وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

3. من حيث مصدرها:

- **معلومات مالية داخلية:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة؛

- **معلومات مالية خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، وتحتوي على مؤشرات تنبؤيه تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطيات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

4. من حيث توقيت الحصول عليها:

[11] مصطفى يوسف سبسبي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، سوريا،2010\2011 ، ص 08-10.

- **معلومات مالية جاهزة:** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية؛
- **معلومات مالية غير جاهزة:** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمنظمة.

5. من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

- **معلومات مالية خاصة بعملية التخطيط:** وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية؛

- **معلومات مالية خاصة بالرقابة:** وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها؛

- **معلومات مالية خاصة باتخاذ القرارات:** وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

6. من حيث ارتباطها بالزمن:

- **معلومات مالية جامدة:** هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة؛

- **معلومات مالية ديناميكية:** وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

7. من حيث متطلبات العملية:

- **معلومات مالية إجرائية:** وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أوفي وقت لاحق؛

- **معلومات مالية غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

ثالثا: مستخدمو المعلومة المالية

إن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الفئات كما يلي:[1]

1. المستثمرون الحاليون والمحتملون: أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار أو بيع أسهم الشركة؛

[1] محمد أبو ناصرو جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، عمان، ط 03، 2013، ص 4-5.

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2. الموظفون: يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطلب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛

3. الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة إلى تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه؛

4. العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستثمار في عملية إنتاج وبيع سلعها؛

5. المقرضون: يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب؛

6. الحكومة ودوائرها المختلفة: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛

7. **الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومة المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها، حيث تشمل الدقة والشمولية والتوقيت الملائم، وفيما يلي أهم المفاهيم حول جودة المعلومة المالية:

أولا: مفهوم جودة المعلومة المالية

هي تلك الخصائص التي يجب أن تتم بها المعلومات المالية المفيدة، كما أن مستوى جودة المعلومة المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات.[1] المعلومة المالية ملائمة للاتخاذ القرار، موثوقة عند العرض، قابلة للتأكد في الوقت المناسب، مفهومة وقابلة للمقارنة[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن جودة المعلومة المالية هي الخصائص التي تتم بها المعلومات المالية، وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية هذه المعلومات.

ثانيا: خصائص النوعي الأساسية لجودة المعلومة المالية

إن جودة المعلومة المالية لا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط، بل تعتمد على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات لمستخدمي المعلومات، ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومة المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): خصائص المعلومة المالية

الخصائص الرئيسية للمعلومة المالية

[1] ريمة المناع ومولود لعرابة، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، العدد 01، 2014، ص33.

[2] Frings, Ginny W. Frings, Michael C. Mastila K, M. Christian. 2012. **Does IFRS Stand For Information Risk?** Financial Analysts Journal. CFA Intistute. Volume 68(3). 17-21. P17.

الملائمة				المصداقية		
مساهمة المعلومة في اتخاذ قرار مستخدمها				إمكانية الثقة في المعلومة من طرف مستخدمها		
القيمة التنبئية	القيمة الرقابية	التوقيت الملائم		الصدق في التعبير	الحياد	قابلية للتحقيق
إمكانية المعلومة على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر	قدرة المعلومة على تغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية من خلال تقييم مدى صحة توقعاته السابقة	تقديم المعلومة في حينها وإتاحتها عندما الحاجة لها وتفادي فقدان فعاليتها في اتخاذ قرارات		إمكانية تعبير المعلومة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة، أمينة وخالية من أي تلاعب متعمد	عدم التحيز المعلومة بتفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعينة على حساب جهات أخرى	القدرة على الوصول إلى نفس النتائج بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي
الخصائص الثانوية للمعلومة المالية						
الثبات			قابلة الفهم		قابلية المقارنة	
تقديم المعلومات باتباع نفس الطرق والأساليب عند معالجتها وعرضها، إلا في الحالات التي تقتضي التغيير وهنا يجب الإشارة إلى التغيير			ممثلة بشكل واضح ومفهوم يمكن استخدامها في اتخاذ القرار		إمكانية اجراء مقارنتها مع المعلومات المشابهة لها من خلال اتباع نفس الأسلوب في معالجتها وتقديمها بشكل واضح ومفهوم يسمح بتقييمها	

المصدر: د. نور الهدى بهلولي، **الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي (بين النظرية والتطبيق)**، دار المتبني للطباعة والنشر، مسيلة، ط01، 2024، ص 90.

1. الملائمة:

تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية، ولقد اهتمت العديد من الدراسات بالملائمة

وذلك للأهمية التي تتمتع بها، وقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية "بأنها المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات"[1].

وحتى تكون المعلومة المالية ملائمة يجب توفر خصائص فرعية كشروط لتحقيقها[2]:

-**التوقيت المناسب:** ويعني حتى تكون المعلومات على درجة الملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب لمستخدميها، وهنا يجب مراعاة السرعة في تقديم المعلومات مع أقصى درجة من الدقة؛

-**القيمة التنبؤية:** لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون ذات قيمة في مجال عمليات التنبؤ، بمعنى أنتساعد المعلومات المستخدمين في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، سواء بتأكيد توقعاتهم، أو مساعدتهم على تعديلها وتصحيحها؛

-**التغذية العكسية:** لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون ذات قيمة في مجال التغذية العكسية، وهذا يفيد في مجلات مختلفة مثل: تعديل الأهداف العامة، البحث عن البدائل المختلفة، تصحيح الأخطاء، تطوير الأنظمة المختلفة.

2. الموثوقية:

يقصد بالموثوقية أن تكون المعلومات المالية دقيقة وخالية من الخطأ المادي، وبعيدة عن التحيز، وتمثل بصدق ما تقصد تمثيله، مما يمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدميها. حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب توفر خصائص كما يلي[3]:

-**التمثيل الصادق:** ويقصد به أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق العمليات والأحداث المالية للشركة، وتعبر عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدميها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية؛

-**الحياد:** وذلك بأن تكون المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية غير متحيزة لخدمة جهة معينة من مستخدميها على حساب جهات أخرى.

-**القابلية للتحقق:** وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين بعملية القياس

---

[1] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق ال**نظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، صفحة 279.

[2] سيد علي باني وجميلة الجوزي، **جودة المعلومات المالية بين تعدد الصفات النوعية واختلاف احتياجات المستخدمين**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، إبراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد 25، العدد 02، 2022، ص 21.

[3] كنزة براهمة وأحمد بوراس، **أثر تطبيق معايير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 115.

وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقق وهي وجد إثباتات يرجع لها في التأكد من المعلومات في التقرير المالي[1].

ثالثا: الخصائص النوعية الثانوية لجودة المعلومة المالية

- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها القدرة على استخدام القوائم المالية لنفس الشركة لفترة ما ومقارنتها مع القوائم المالية لفترات سابقة، أو مقارنتها مع شركات أخرى.[2]
- **الثبات:** حتى يتم عقد المقارنات سواء مع معلومات مالية لمؤسسات أخرى في نفس مجال النشاط أو خارج مجال النشاط وفق الحاجة إلى المعلومة والهدف من وراء ذلك، يجب أن يتوفر عنصر الثبات في الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية والثبات في تطبيق الطرق مع الزمن يزيد من القيمة الإعلامية للمقارنات بين الفرص الاقتصادية والأداء الاقتصادي، وتزيد أهمية المعلومات الكمية إلى حد كبير، على قدرة المستخدمين على ربطها بمعيار معين.
- **الشمول:** يقصد به الإفصاح الكامل، وهو أن تكون المعلومات الجوهرية الضرورية لاتخاذ القرار متاحة لكافة المستخدمين، لذلك لا يجب إخفاء أي جزء من هذه المعلومات والتي تهم طرفا معينا من الأطراف ذات العلاقة، أي يجب أن تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المالية الرئيسية منها والفرعية والثانوية.[3]

رابعا: الأبعاد المهمة لتحقيق جودة المعلومة المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة واعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:[4]

-**التحديد:** أي أن تكون المعلومة محددة بدقة؛

-**السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة؛

---

[1] نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية والمحاسبية: تجربة الجزائر**، المؤتمر العالمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر2011، ص2.

[2] كنزة براهمة، أحمد بوراس، **مرجع سابق**، ص 116.

[3] بغريش محمد، **جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم المالية-دراسة حالة النظام المحاسبي المالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021، ص21.

[4] عبد القادر دشاش ومسعود صديقي، **دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية**، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2018، ص 118.

-**شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها؛

-**الملائمة:** ملائمة المعلومة هي القياس الأساسي لجودة المعلومات؛

-**التوافق في التصوير او التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث؛

-**التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة يؤدي إلى نفس النتيجة.

خامسا: قياس جودة المعلومة المالية

إن قياس جودة المعلومة المالية يبقى نسبيا، لكن هناك بعض المعايير لقياسها حتى تكون المعلومة بجودة عالية منها:[1]

1. **المنفعة:** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة منفعة في كمية المعلومات وكيفية الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:
   - **منفعة شكلية:** تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
   - **منفعة زمنية:** الحصول عليها وقت الحاجة،
   - **منفعة:** سهولة الحصول عليها؛
   - **منفعة التقييم:** أهميتها في اتخاذ القرارات.
2. **الدقة:** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي؛
3. **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل؛
4. **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها؛

[1] عبد القادر دشاش ومسعود صديقي، **نفس المرجع**، ص118.

5. الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن المعلومة تكون بأقل التكاليف وأكثر منفعة من ورائها.

سادسا: المحددات الأساسية لجودة المعلومات المالية

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المالية هما[1]:

1. الأهمية النسبية:

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على اتخاذ القرار والعكس، ومنه فالمعلومة المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا، وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، إن اختيار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

-البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛

-حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛

-البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية؛

-الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية؛

-العلاقة الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى؛

-الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

2. تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومة، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق ، إلا أن المؤسسة وخاصة

[1] نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، **مرجع سابق**، ص 315.

الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وهناك قيود أخرى وهي:

- **العرف الصناعي:** إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات تتصف بيها إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط؛
- **التحفظ:** إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض الظروف أو سبب تعدد طرق القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة؛
- **تغلب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها، أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الالكتروني بجودة المعلومة المالية

إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في كل من عمليات جمع البيانات واختبارها يساعد المدققين على تقليل احتمالية حدوث الأخطاء في أعمال التدقيق وزيادة احتمال اكتشافها، وهذا يؤدي بدوره إلى الحد من مخاطر التدقيق. لقد أثرت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير على مهنة التدقيق في العقديين الماضيين، يمكن تلخيص هذا التأثير على النحو التالي[1]:

- تؤثر تكنولوجيا المعلومات على سلوك ومواقف الأشخاص الذين يعملون في الشركة؛
- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تقليل الوقت الذي يقضيه المدققون في أداء المهام الحسابية أو الكتابية؛
- تحسين جودة أحكام التدقيق من خلال هيكلة عمليات اتخاذ قرارات التدقيق؛
- زيادة جودة التدقيق والإنتاجية، وتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة؛
- تقنن العديد من المعايير الحديثة الدور المتزايد للتكنولوجيا المعلومات في ممارسة التدقيق.

[1] صفاء علي عبد الله العربيات، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 40، 2022، ص772.

إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات لها أثر على جودة عملية التدقيق، لما يمتاز بها من دقة في اخراج البيانات وتبويبها، كما يستخدم مدققي الحسابات تكنولوجيا المعلومات لإسهامها في تطوير كفاءة عملية التدقيق من حيث تقليل الوقت المبذول، وتقليل تكاليف عملية التدقيق، وبالتالي تحقيق جودة عملية التدقيق.[1]

بما أن تكنولوجيا المعلومات لها أثر على التدقيق، فإن هناك دوافع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق حيث تساعد المدقق على تحقيق الأمور التالية:[2]

– اكتساب الوقت مقارنة بالتدقيق اليدوي وتقليل تكاليف التدقيق؛

– التخفيض من احتمال ارتكاب الأخطاء أثناء القيام بمهمة التدقيق؛

– تمكن المدقق من استخدام أساليب أفضل لجمع البيانات والأدلة وذلك بالرفع من مصداقية أدلة الثبات وتزيد من

احتمال اكتشاف الأخطاء والغش؛

– تقليل احتمال التلاعب والتحايل المحاسبي من طرف العميل نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل؛

– تكنولوجيا المعلومات تسهل فهم نظام الرقابة الداخلية؛

– اختبارات التدقيق التي تستحيل القيام بها يدويا يمكن اجراءها عن طريق استخدام الحاسوب؛

– تحسين عملية اتخاذ القرار وابداء الرأي حول صحة محاسبة العميل وانتظامها ومطابقتها للتشريع؛

– اكتساب ميزة تنافسية نظرا لأن مكاتب التدقيق التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات تقدم خدمات ذات جودة عالية وهذا نتيجة كسب ثقة ورضا العميل حول الخدمات المقدمة.

التدقيق الالكتروني يعد وسيلة فعالة لتحسين جودة المعلومة المالية، حيث يستخدم التكنولوجيا لفحص وتحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة وسرعة مما يمكن أن يحققه التدقيق اليدوي التقليدي، ومن خلال استخدام البرمجيات المتقدمة وتقنيات التحليل البياني، يمكن للتدقيق الالكتروني اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحتملة في البيانات المالية بشكل أسرع وأكثر فعالية، كما أنه يساعد في تحديد نقاط الضعف في نظام المراقبة الداخلية وتوجيه الجهود نحو تحسينها مما يعزز جودة المعلومة المالية، اكتسبت مهنة التدقيق أهمية كبيرة في المجتمع ككل بشكل عام وبيئة الأعمال بشكل خاص لما لها من دور في زيادة الثقة والمصداقية والشفافية على البيانات المالية، ونظرا لزيادة حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن تم تطوير تكنولوجيا المعلومات، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية من قبل المدقق واستخدام وسائل تكنولوجية والاعتماد عليها في انجاز عملية التدقيق.[3]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

[1] سارة مولاي، **أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها**، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية وإدارية، العدد 2، 2019، ص18.

[2] صنهاجي هبة ولعروم محمد أمين، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2017، ص 73.

[3] يخلف صافية وطرشي محمد، **المرجع السابق**، ص776.

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة سهيلة كعال. عواطف مسعي

بعنوان" **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية"–دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي–تبسة، السنة الدراسية **(2018-2019)**.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور أو المساهمة التي يضيفها التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية والعمل على تحسينها، بإسقاط ذلك على مديرية التوزيع الكهرباء والغاز، تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي وتمثلت الأداة المستخدمة فيها هي الملاحظة والمقابلة، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين كل فصل قسم إلى 03 مباحث أساسية، تناول الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية والفصل الثاني دراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التدقيق الإلكتروني يعتبر من أهم الداعمات الأساسية لتحقيق الميزات النوعية للمعلومات المالية والمتمثلة أساسا في كل من الدقة، المصداقية والملائمة والفعالية من خلال التحقيق والفحص والدعم والتي يمكن أن تصف المعلومات المالية المستخدمة على أنها تعبر عن مدى عدالة وصدق المركز المالي للمؤسسة، ومنه فالمتغيرات المدروسة تجمعها علاقة أثر وتأثير وظيفي حيث أن ضمان سير الأنشطة والوظائف والتحكم في الأداء المالي والعمل على تحسينه والرفع منه بما يضمن خدمة أهداف المؤسسة، تم استخلاص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التدقيق الإلكتروني وبين جودة المعلومات المالية والعمل على تحسينها بما يخدم ويدعم أهداف المؤسسة.

ثانيا: دراسة بن قطيب علي

بعنوان" **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** "، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الدراسية **(2017)**.

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مختلف الخطوات المنهجية التي تسمح برصد المعلومات الضرورية للدراسة وتحليلها، تم استخدام عدة منهاج لدراسة الموضوع حيث أن المنهج الوصفي تم استخدامه في بعض أجزاء الإطار النظري، والمنهج التاريخي المرتبط بالتطور التاريخي للتدقيق، في حين أستخدم المنهج الإستقرائي حول

الدراسات السابقة، أما المنهج التحليلي في دراسة حالة الأداة المستخدمة في الدراسة الإستبيان تم توزيعه على عينة الدراسة التي بلغت 34 عينة، كما تم تقسيم البحث إلى 04 فصول كل فصل به 04 مباحث أساسية، تناول الفصل الأول عرض الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والفصل الثاني يعالج جودة المعلومات المحاسبية، وفي الفصل الثالث عملية التدقيقي المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية كما خصص الفصل الرابع لدراسة حالة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود وعي لدى مدققي الحسابات في الجزائر من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر إيجابيا على مهنتهم، فيما يؤدي إلى تحقيق فعالية كبيرة منها تسهيل العمل اليومي وتوفير الوقت والجهد كما أن استعمال الإنترنت أتاح اتساع نطاق نشر المعرفة والمعلومات والإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة ومستخدمين متعددين ذات علاقة بالمؤسسة.

ثالثا: دراسة نور الهدى قولاري

بعنوان" **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية**"، دراسة حالة–المؤسسة الاقتصادية مطاحن سيدي أرغيس–أم البواقي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص علوم تجارية، جامعة **العربي بن مهيدي، أم البواقي**، السنة الدراسية **(2015/2014).**

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وابراز مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، تم استخدام المنهج الإستنباطي بالنسبة للجزء النظري والأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي وتم تقسيم البحث إلى 03 فصول كل فصل مقسم إلى 03 مباحث أساسية، وجاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي والفصل الثاني بعنوان منهجية التدقيق الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أما الفصل الثالث دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها مواكبة التدقيق الداخلي للتطورات الملاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات يعد أمرا حتميا لاستمراره في تقديمه لخدماته المتغيرة، كما أنها بينت مساهمة تكنولوجيا المعلومات في مساعدة وظيفة التدقيق الداخلي في عدة جوانب كالسرية والدقة في الأداء فبفضل تكنولوجيا المعلومات أصبحت الأخطاء غير واردة تقريبا، وبينت أنه يجب على مستوى مديرية التدقيق الداخلي الاستعانة بأجهزة إعلام آلي مزودة ببرامج تتميز ببساطتها واقتصارها على تسهيل القيام بعض الأعمال هو ما يجعل تأثيرها على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي ضعيفا كما أظهرت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي على وظيفة التدقيق الداخلي الأمر الذي يشير إلى أهميتها بالنسبة للمؤسسة.

رابعا: دراسة أحمد زهير محمد مرعي

بعنوان" **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن"-** دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة كلية الدراسات العليا، جامعة **الزرقاء، الأردن**، السنة الدراسية **(2015/2014).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق الإلكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن، تم استخدام المنهج التحليلي عن طريق تصميم إستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة

التي بلغت 140 عينة، وتم تقسيم البحث إلى 05 فصول حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة (مقدمة، أهمية وأهداف الدراسة...إلخ)، أما الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة وقسم إلى مبحثين، والفصل الثالث طريقة وإجراءات الدراسة، الفصل الرابع تحليل البيانات وإختبار الفرضيات وأخيرا الفصل الخامس النتائج والتوصيات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام التدقيق الإلكتروني له أثر على جودة عملية التدقيق لما يمتاز بها من دقة في إخراج البيانات وتبويبها وقدرة المدقق على ممارسة عملية التدقيق الإلكتروني بكل فاعلية لأن المدققين يدركون أن التدقيق الإلكتروني يحتوي على كثير من المزايا والتي يمكن من خلالها ضبط جودة التدقيق الخارجي كما أظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن يقومون بتطبيق التدقيق الإلكتروني بدرجة مرتفعة.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سهيلة كعال، عواطف مسعي، السنة (2019-2018)	-منهج الدراسة المتبع تحليلي؛ -مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية؛ -المعلومات المالية المستخدمة تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة؛ -وجود علاقة ارتباط بين التدقيق الالكتروني وجودة المعلومات المالية.	- دراسة حالة؛ -الأداة المستخدمة الملاحظة والمقابلة.	-خصائص جودة المعلومات المالية.
بن قطيب علي، سنة 2017	-دراسة عينة؛ -أداة الدراسة إستبيان؛ -تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق (محافظي الحسابات)؛ -التحكم في مخاطر تكنولوجيا المعلومات عن طريق توفير برامج الحماية؛	-عينة الدراسة 34؛ -استخدام عدة مناهج في الدراسة؛ -أطروحة دكتوراه؛ -التدقيق المحاسبي.	-نشأة وتطور التدقيق الالكتروني في ظل تكنولوجيا المعلومات.
نور الهدى قولاري، سنة 2015/2014	-مذكرة ماستر أكاديمي؛ -منهج الدراسة المتبع تحليلي؛ -دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية؛ -إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين فعالية وظيفة التدقيق.	-دراسة حالة؛	-تأثير تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الإلكتروني.

أحمد زهير محمد مرعي، السنة(2015/2014).	-دراسة ميدانية؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -الأداة المستخدمة الإستبيان؛ -يتميز التدقيق الالكتروني في دقة اخراج البيانات وتبويبها الكترونيا.	-عينة الدراسة 140؛ -التدقيق الالكتروني وأثره على جودة التدقيق.	-أثر التدقيق على جودة المعلومة المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة كنزة براهمة وأحمد بوراس

بعنوان" **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المالية" دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 02، السنة **(2021)**.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية، تم استخدام المنهج التحليلي عن طريق أداة الإستبيان توزيعه على حجم عينة الدراسة التي بلغت 30 عينة، وتم تقسيم البحث إلى 04 فصول تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة (مقدمة، إشكالية الدراسة. إلخ) والفصل الثاني الأدبيات النظرية للدراسة وقسم إلى 03 مباحث أساسية، أما الفصل الثالث تناول الجانب التطبيقي للدراسة وقسم إلى 03 مباحث وفي الأخير الفصل الرابع إختبار الفرضيات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لمعايير التقارير المالية الدولية أثر بارز على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ويظهر هذا جليا في مضمون هذه المعايير التي تنص على تحقيق هذه الخصائص، من خلال نتائج نموذج الانحدار نتأكد من أن معايير التقارير المالية الدولية لها أثر ذو دلالة إحصائية على جودة المعلومات المالية، وهذا ما تبينه إشارة وقيمة معامل التأثير 0.58 والتي تدل على وجود علاقة قوية وطردية بين المتغيرين. وبالتالي تحقق الفرضية الأساسية؛

إشارة وقيمة معامل التأثير والبالغة 0.74 تدل على وجود علاقة قوية وطردية بين معايير التقارير المالية والخصائص الأساسية للمعلومات المالية. وبالتالي تحقق الفرضية الفرعية الأول؛

ما تبينه إشارة وقيمة معامل التأثير 0.41 وجود علاقة قوية وطردية بين معايير التقارير المالية والخصائص الداعمة للمعلومات المالية. وبالتالي تحقق الفرضية الفرعية الثانية؛

تأثير معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص الأساسية أكبر من تأثيره على الخصائص الداعمة، وهذا ما أكدته قيمة معامل التأثير

ثانيا: دراسة يوسف مومني والطيب فراج

بعنوان" **مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، السنة (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال استطلاع آراء عينة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين والمحاسبين في الجزائر، وتقييم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في أنشطة التدقيق من حيث التخطيط والرقابة، والتوثيق، وأثر التدقيق الالكتروني على جودة المعلومات المحاسبية، تم استخدام المنهج التحليلي عن طريق تصميم الإستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة التي بلغت 40 عينة، حيث قسم البحثّ إلى 03 فصول وكل فصل تم تقسيمه إلى 03 مباحث أساسية تناول الفصل الأول الادبيات النظرية التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المحاسبية، أما الفصل الثاني مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والفصل الثالث دراسة تطبيقية للعينة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين يستخدمون التدقيق الالكتروني في التخطيط والرقابة، والتوثيق إلى حد فوق المتوسط كما توصلنا إلى أن التدقيق الالكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومات من خلال تحسين جودة خصائصها النوعية.

ثالثا: دراسة محمد سيد، محمد عبد الماجد بوركايب

بعنوان". **مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية-دراسة تحليله**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 01، العدد 02، السنة (2019).

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور الإيجابي الذي تساهم به تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المختلفة في تحسين جودة المعلومة المالية والمحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل ماجاءت به الدراسات السابقة والمراجع المتخصصة حول الموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى شقين يتمثل الأول الاستثمار المستمر في أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، أما الشق الثاني فيتمثل في التحكم والتقليل من الأثر السلبي لاستعمال تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إبراز المساهمة الكبيرة لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية إنتاج المعلومة المالية عن طريق وظيفة القياس باستخدام برمجيات متخصصة وتحسين وتطوير الإفصاح عن المعلومة المالية عن طريق شبكة الانترنت.

رابعا: عبد القادر دشاش، مسعود صديقي

بعنوان" **دور الإفصاح الالكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية–دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، السنة (2018).

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ودوره في تعزيز جودة المعلومة المالية، والذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية. فالإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو الذي يقدم المعلومات المحاسبية والمالية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تظليل في أسرع وقت ممكن، وباعتبار أن المعلومة المالية تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إذا كانت صحيحة وصادقة، تم استخدام المنهج التحليلي باستخدام أداة إستبيان حيث بلغت عينة الدراسة إلى 50 عينة، وتم تقسيم الدراسة إلى فصلين كل فصل تم تقسيمه إلى 03 مباحث

أساسية، الفصل الأول تم إستعراض أدبيات حول الإفصاح الإلكتروني وجودة المعلومات المالية، أما الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من خلال تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات تم التوصل في هذه الدراسة غلى أن الإفصاح وفق شبكة الأنترنيت سوف يكون له دور إيجابي في تعزيز مستوى المعلومة المالية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المالية أهمها الملاءمة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
كنزة براهمة، أحمد بوراس، السنة 2021	-دراسة عينة؛ -أداة الدراسة إستبيان؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -جودة المعلومات المالية تتحقق بتحقق خصائصها الأساسية والثانوية؛	-عينة الدراسة 30؛ -أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية؛ -تأثير معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص الأساسية.	-طريقة التحليل الاحصائي للبيانات.
يوسف مومني. الطيب فراج، السنة 2020	-دراسة عينة؛ -أداة الدراسة الإستبيان؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -التدقيق الالكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية.	-عينة الدراسة 40؛ -المعلومات المحاسبية؛ -مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ -أثر التدقيق الالكتروني على جودة المعلومات المحاسبية.	- كيفية توزيع استبيان والاطلاع على أراء عينة من محافظي الحسابات والمهنيين والأكاديميين.
محمد السيد، محمد عبد الماجد بوركايب، السنة	-دراسة تحليله؛ -أثر تكنولوجيا	-منهج الدراسة وصفي من خلال تحليل	-أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين

2019.	المعلومات في تطوير مهنة تدقيق.	الدراسات السابقة؛ -مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية.	جودة المعلومة المالية.
عبد القادر دشاش، مسعود صديقي، السنة 2018.	–دراسة ميدانية؛ -أداة الدراسة الإستبيان؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ –المعلومات المالية تساعد في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة؛ –توفر المعلومات المالية على خصائص أساسية أهمها الملائمة.	–عينة الدراسة 50؛ –دور الإفصاح الالكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية.	–مساهمة التدقيق في تحسين جودة المعلومة المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: Dr. MohmoudAbdalFattah al Weshah.DrAdel Al–Hashe

بعنوان **The use of accounting information Systems in analyticalProcedurces for the audit Process**.from the Point of view of Internal and external audit in the Public sector (a case Study of public universities), European Journal of Business and Management, vol 04, No 18, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق، من وجهة نظر التدقيق الداخلي والخارجي في القطاع العام، ودورها في تعزيز الأدلة في نتائج التدقيق، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الدراسة الإستبيانية حيث بلغت عينة الدراسة 100 عينة، وتم تقسيم البحث إلى فصلين وكل فصل قسم إلى 03 مباحث، تناول الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة، والفصل الثاني يخص الجانب التطبيقي للدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: استخدام غير متكافئ لإجراءات التدقيق حيث لم يتم استخدامها على قدر المساواة، كذلك بعض مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين لم يتلقوا دورات تدريبية حول إجراءات التدقيق التحليلية المستخدمة في عملية، على الرغم من أن البعض الاخر لديهم خبرة كبيرة في إجراءات استخدام المقاضاة، مما أدى إلى التناقض بشكل عام.

ثانيا: دراسة Manhal Mageed Ahmad.

بعنوان . **Re-Engineering Audit Profession in the Context of Information Technology – Study Pilot to Demonstrate the Views of a Sample Selection of Auditors in Iraq, PhD thesis Submitted by the researcher, University of St Clement World Office of Mosul, 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إعادة هندسة مهنة مراقبة الحسابات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات وقد توصلت الدراسة في اخير إلى أن مشروع الرؤيا المتعلق بمستقبل مهنة مراقبة الحسابات يعطي الفرصة الكاملة لمراقبي الحسابات لتحقيق أفضل مستقبل لمهنتهم خصوصا عند إلمامهم بالقيم والخدمات والمهارات التنافسية التي أشار إليها، تم استخدام المنهج التحليلي باستخدام أداة إستبيان تم توزيعه على مجتمع الدراسة الذي بلغ 100 عينة، وتم تقسيم البحث إلى 05 فصول كل فصل مقسم إلى مبحثين أساسيين، حيث تناول الفصل الأول تكنولوجيا المعلومات ومجالات استخدامها، والفصل الثاني المخاطر التي تواجه مهنة مراقبة الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات، أما الفصل الثالث أهم الأثار المرتبطة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والفصل الرابع المتغيرات البيئية لمهنة مراقبة الحسابات، وفي الأخير الفصل الخامس الجانب التطبيقي الخاص بالدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العوامل الأتية هي السبب الرئيس الذي يدفع مراقبي الحسابات من استخدام تكنولوجيا المعلومات في المهنة وهي:(الظروف التنافسية، الغاء التوثيق المستندي، زيادة الخدمات المهنية، وتحقيق الدقة والسرعة والخدمة الجيدة).

ثالثا: دراسة Dale Stoel, Douglas Havelka, Jeffrey, Merhout.

بعنوان" **An analysis of attributes that impact information technology audit quality: A study of IT and financial audit practitioners, International Journal of Accounting Information, No 13, 2011.**،

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات مع زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات للعمليات التجارية واللوائح الجديدة والانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات، وقد اقترح مستخدمي التدقيق المالي التقليدي العديد من الأطر العامة التي قد تأثر على جودة تدقيق الحسابات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، تم استخدام المنهج التحليلي باستخدام الإستبيان كأداة للدراسة حيث بلغت العينة 450 عينة، كما قسمت الدراسة إلى شقين الشق الأول يتمثل في السمات التي تؤثر على تكنولوجيا المعلومات أما الشق الثاني يتمثل في تقييم تأثير كل عنصر على جودة التدقيق تكنولوجيا المعلومات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها مجموعة من الخصائص التي تؤثر على جودة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأولويات تأثير كل خاصية على جودة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
MohmoudAbdalFattah al Weshah.DrAdel Al-Hashe, 2012	-دراسة عينة؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -أداة الدراسة الإستبيان -استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق.	-عينة الدراسة 100؛ -التدقيق بصفة عامة	-تم الاستفادة في جانب التطبيقي للدراسة من خلال خبرة المدقق.
Manal Mageed Ahmad, 2011	-دراسة عينة؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -أداة الدراسة الإستبيان -تطور مهنة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات.	-عينة الدراسة 100؛ _أطروحة دكتوراه؛ -تسليط الضوء على مراقبي الحسابات فقط.	-التأكد من صحة ومصداقية المعلومة المالية في ظل تكنولوجيا المعلومات.
Dale Stoel, Douglas Havelka, 2011.	-دراسة عينة؛ -منهج الدراسة تحليلي؛ -أداة الدراسة الإستبيان -أهمية التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات.	-عينة الدراسة 450؛ -ممارسي تكنولوجيا المعلومات والمراجعة المالية.	-الانتقال من التدقيق اليدوي إلى الالكتروني.

المصدر: من إعداد الطالبتين

الخلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول إن التدقيق الالكتروني ظهر نتيجة التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وأن ظهور تكنولوجيا المعلومات ساعدة مهنة التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من صحة ودقة البيانات، ورفعت مستوى الفعالية والكفاءة وقللت الجهد والتكلفة. ومن خلال عرضنا لمفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والتدقيق الالكتروني، استخلصنا أن تكنولوجيا المعلومات تعني استخدام الأجهزة والبرمجيات في جمع وتخزين ونقل المعلومات، أما فيما يخص التدقيق الالكتروني تم التطرق إلى أهم الأهداف والخصائص والمخاطر المتعلقة به، أما جودة المعلومة المالية تناولنا فيها أهم المفاهيم، والخصائص، والأبعاد، وأهم المحددات الأساسية المتعلقة بها، استخلصنا أن جودة المعلومة المالية هي الخصائص الت تتسم بها المعلومة المالية ويجب أن تكون ذات جودة عالية، لأنها تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات كما أنها تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة بكفاءة وفعالية.

نستنتج في الأخير أن جودة المعلومة المالية والتدقيق الإلكتروني لهما علاقة وثيقة، حيث يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية عن طريق تحسين دقة التحليل وتوفير الوقت والجهد، وزيادة القدرة على اكتشاف الأخطاء من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في مراقبة البيانات المالية بشكل دقيق وفعال، وعلى الرغم من تطور تكنولوجيا المعلومات التي غيرت بشكل كبير في عملية التدقيق الالكتروني إلا انها لا تخلو من المشاكل والمخاطر التي يجب على المدقق أن يأخذها بعين الاعتبار، فهي تساعد في تسريع وتسهيل عمليات التدقيق، وتعزز شفافية ومصداقية المعلومة المالية.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري والتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التدقيق الالكتروني وجودة المعلومة المالية، وكذا استعراض أهم الدراسات السابقة حول الموضوع التي تم الوصول إليها، لابد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي لجعل الدراسة أكثر موضوعية.

حيث يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية لعينة من المهنيين داخل ولاية برج بوعريريج والأكاديميين المتمثلين في الأساتذة بجامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج متخصصين في الجانب المحاسبي، ولجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها تم تصميم استبيان وتوزيعه على العينة لتحديد رأيهم حول مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية.

كما يبين هذا الفصل المنهج المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك الأداة المستخدمة وطريقة إعدادها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا للإجراءات والأدوات التي تم الاعتماد عليها وكيفية بناء الاستبيان وكذا تحليل العلاقة بين مكوناته ونتائج الإجابات عن عباراته، ولتفصيل هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

يناقش هذا المبحث كيفية اختيار مجتمع الدراسة ووحدات العينة وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها وكذا منهجية الدراسة وإجراءاتها فهي تعتبر محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، فمن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي والتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

توجد عدت أساليب لجمع البيانات لكن في هذه الدراسة تم استعمال الأسلوب الاستقصائي، أي دراسة جزء فقط من المجتمع بغرض محاولة تعميم النتائج لاحقا على كل المجتمع الاحصائي، والهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم استطلاع آراء مجموعة من وحدات الدراسة المتمثلة في مجموعة من المهنيين والأكاديميين.

أولا: اختيار وحدات الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المهنيين والأكاديميين بإقليم ولاية برج بوعريريج والمتمثلين في محافظي الحسابات بصفتهم يمارسون مهنة التدقيق الخارجي بصفة إجبارية، وخبراء محاسبين بصفتهم يمارسون مهنة التدقيق بصفة اختيارية، ومحاسبين يزاولون عملهم في مؤسسات عمومية وخاصة ومحاسبين معتمدين وبعض من متخصصين في المحاسبة والجوانب المرتبطة بها، وتم حصر الدراسة في مجموعة كانوا قد تجاوبوا مع الاستبيان الموجه إليهم، وفيما يلي حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بالجزائر كونها تضمنت المسح عن طريق الاستبيان، والذي مسَ عينة من ذوي الاختصاص من المهنيين والأكاديميين على مستوى ولاية برج بوعريريج؛
- **الحدود الزمانية:** تم الشروع في الجزء النظري لهذه الدراسة في نهاية شهر ديسمبر2023، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة تم العمل عليه في أواخر شهر ماي 2024 بحيث تمثل الفترة الممتدة من بداية توزيع أول استبيان الى غاية استلام آخر استبيان ومن ثم تحليله والتوصل إلى النتائج؛
- **الحدود البشرية:** تتمثل في أفراد العينة الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان وهم المهنيين والأكاديميين.

ثانيا: متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة من خلال التطرق إلى الجانب النظري وما تناولته الدراسات السابقة، ولتحليل الفروض التي تم إدراجها في المقدمة، بحيث تشمل الدراسة متغير مستقل ومتغير تابع كالآتي:

- **المتغير المستقل:** يتمثل في التدقيق الالكتروني؛
- **المتغير التابع:** يتمثل في جودة المعلومة المالية.

إضافة لذلك نجد مجموعة من متغيرات المراقبة هي كل من المستوى العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

توجد العديد من أدوات البحث العلمي لجمع البيانات، لكن اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان في جميع البيانات من وحدات الدراسة، ولهذا الغرض تم إعداد استبيان يتماشى بناءه وأهداف الدراسة.

أولا: تصميم الاستبيان المتعلق بالدراسة

تم تصميم استبيان لجمع مختلف البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوجيهه إلى مجموعة متنوعة من المهنيين والأكاديميين المتعلقين بالمهنة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين ومحاسبين معتمدين ومحاسبين يزاولون عملهم في مؤسسات عمومية وخاصة وبعض من الأساتذة الجامعيين وذلك لتحديد آراءهم حول موضوع الدراسة، وقد مرت عملية تصميم الاستبيان بالمراحل التالية:

1. مرحلة التصميم الأولي للاستبيان:

انطلاقا من الجانب النظري والدراسات السابقة تم إعداد استمارة الاستبيان بالاعتماد على الفصل السابق والاستعانة بكتب ومراجع ذات صلة بموضوع الدراسة، حيث تم صياغة أسئلة الاستبيان انطلاقا من إشكالية الدراسة وفروضها مع مراعات ما يلي:

- صياغة عبارات الأسئلة بطريقة بسيطة وسهلة الفهم؛
- ترتيب أسئلة وتسلسلها حسب الفروض المصاغة.

2. مرحلة عرض الاستبيان على المحكمين:

بعدما تم عرض الاستبيان على الأستاذة المشرفة وتصحيحه، تم إرساله إلى مجموعة من المحكمين تمثلوا في مجموعة من الأساتذة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي، الذين أفضوا إلينا بجملة من الاقتراحات ليخدم الاستبيان طبيعة الدراسة.

3. مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:

لقد تم في هذه المرحلة مناقشة جميع ملاحظات واقتراحات المحكمين مع المشرفة وأخذها بعين الاعتبار، بحيث قام الباحثان بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، ليخرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم 01.

4. مرحلة توزيع الاستبيان:

بعد التصميم النهائي للاستبيان تم توزيعه بالاستعانة بالمقابلة الشخصية لأفراد العينة، قصد الحصول على إجابات على كل أسئلة الاستبيان، بالإضافة إلى قيام بعض الأساتذة الأكاديميين وبعض المحاسبين بالمساعدة في توزيع هذا الاستبيان، والجدول الموالي يوضح عدد النسخ الموزعة، والمسترجعة والنسخ المستبعدة:

الجدول رقم (04): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستبيانات الموزعة	35	
عدد الاستبيانات المسترجعة	35	
عدد الاستبيانات الملغاة	05	
عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	30	

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على استبيان الدراسة

بناءا على الجدول السابق يتبين أنه تم توزيع 35 نسخة من الاستبيان على المدققين الخارجيين المتمثلين في محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين وبعض المهنيين والأكاديميين المتمثلين في المحاسبين والمحاسبين المعتمدين والأساتذة الجامعيين، وقد تم استرجاع 35 نسخة من الاستبيان، وبعد ذلك تم استبعاد 05 استبيانات لعدم تلبيتها للشروط المطلوبة وبالتالي يكون عدد النسخ الصالحة للإدخال والتحليل هو 30 نسخة استبيان.

ثانيا: بناء الاستبيان وهيكلته

ليأخذ الاستبيان الصورة النهائية تم بناءه بشكل يساعد على جمع البيانات ويخدم الدراسة بصورة أوضح، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

1. البيانات الشخصية: يتكون هذا القسم من أسئلة عامة تتعلق بمعلومات شخصية حول القائم أو المعني بعملية التدقيق الالكتروني مثل المستوى العلمي والخبرة المهنية والوظيفة؛

2. بيانات الدراسة: يشمل هذا القسم محاور الاستبيان، والتي تتكون من. ... عبارة موزعة على محورين يجسدا فروض الدراسة كما يلي:

-**المحور الأول:** يجسد الفرضية الأولى للدراسة، حيث يشمل أسئلة حول مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، ويتكون المحور الأول من ... عبارات؛

-**المحور الثاني:** يجسد الفرضية الثانية للدراسة، ويشمل أسئلة حول مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية، ويتكون هذا المحور من .... عبارات.

المطلب الثالث: الأساليب والاختبارات المستخدمة في الدراسة

يحتوي استبيان الدراسة على مجموعة من الأسئلة، حيث تقوم وحدات الدراسة بالإجابة عنها، وذلك باختيار بديل من خمس بدائل وفقا لسلم ليكارت الخماسي بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل البدائل التالية، **(موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)** وفي دراستنا تتم صياغة عبارات الاستبيان بطريقة تتيح لوحدات الدراسة فرصة الإجابة عنها بكل وضوح، فاستخدمنا نفس المقياس (من درجة 01 إلى

درجة 05) ببدائل السابقة، ويرمز لها رقميا خلال إدخال البيانات للبرامج الحاسوب ب (1،2،3،4،5) على التوالي[1]، والجدول الموالي يوضح ذلك أكثر:

الجدول رقم (05): مقياس درجة الإجابة حسب مقياس ليكارت الخماسي

الصنف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الترميز	05	04	03	02	01

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الوصف الإحصائي والاستدلالي باستخدام الجزء الثالث موضوعات مختارة، ص541.

من الجدول السابق نجد بأن العبارة موافق تماما تقابل 05 درجات وهي الدرجة العليا فيه، تليها عبارة موافق والتي تقابل درجات 04، أم عبارة محايد فهي توافق 03 درجات، أما عبارة غير موافق تقابل درجتين، في حين تحصل الإجابة غير موافق تماما على درجة واحدة فقط وهي أقل قيمة فيه ولتسهيل تحليل ومناقشة آراء وحدات الدراسة نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على العبارات ومحاور الاستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابتهم 54، وتم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية كما يلي:

-**حساب المدى:** يمثل المدى بطرح أعلى نقطة من أدنى نقطة، وبذلك يساوي المدى 4 وهو ناتج عن 5-1، بحيث أن 5 هو أعلى نقطة لمقياس ليكارت و1 هو أدنى نقطة فيه؛

-**حساب طول الفئة:** طول الفئة عبارة على المدى على عدد الفئات، وهو يساوي بذلك 0.8= 4/5 بحيث أن 4 هي المدى، و5 هي عدد الفئات؛

-**حساب مجال كل فئة:** يتم ذلك بإضافة طول الفئة إلى أقل درجة في المقياس من أجل وضع الحد الأعلى فتصبح المجالات كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحديد مجال كل فئة

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
مجال كل فئة	[5-4.20]	]4.19-3.40]	]3.39-2.60]	]2.59-1.80]	]1.79-1]
مستوى الموافقة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءعلى مقياس ليكارت الخماسي.

من الجدول السابق تم تحديد المجال الذي يقابل كل عبارة من عبارات جدول ليكارت وهي كالتالي:

- مجال فئة غير موافق تماما [1-1.79]وهي توافق درجة منخفضة جدا؛

[1] طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **مطبوعة جامعية موسومة بأساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية -منظور إحصائي-**، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014، ص: 51، متوفر على الرابط التالي:
http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327

- مجال فئة غير موافق [1.80-2.59[وهي توافق درجة منخفضة؛
- مجال فئة محايد [2.60-3.39[وهي توافق درجة متوسطة؛
- مجال فئة موافق [3.40-4.19[وهي توافق درجة عالية؛
- مجال فئة موافق تماما [4.20-5] وهي توافق درجة عالية جدا.

أولا: الأساليب الإحصائية

هناك العديد من الطرق والأساليب الإحصائية التي تستعمل في تحليل البيانات، ومن أهم ما تعتمد عليه الدراسة في تحليل النتائج الأساليب التالية:

1. مقياس النزعة المركزية: يتم استعمال المتوسط الحسابي وهو أحد مقاييس النزعة المركزية يعتبر الأكثر استخداما في البحوث، فالمتوسط الحسابي لمجموعة القيم التي يخضع لها المتغير المدروس هو مجموع القيم مقسم على عددها؛ فهو يعبر عن تمركز إجابات وحدات الدراسة حول قيم معينة وتكون محصورة من (05-01 درجات) تبعا للوحدات المعطاة لبدائل لمقياس ليكارت المستخدم في الاستبيان[1]؛

2. **مقياس التشتت:** يتم الاعتماد على الانحراف المعياري لأنه الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت، لتعرف على مدى انحراف استجابات وحدات الدراسة لكل عبارة من العبارات المحاور، فإن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات وحدات الدراسة لكل عبارة من العبارات المحاور، فكلما اقتربت القيمة من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس[2]؛

3.**أسلوب الارتباط:** إن أبرز ما يهتم به هذا الأسلوب هو إيجاد "قوة واتجاه العلاقة بين الظواهر سواء كانت في إطار علاقة الظاهرة بواحدة أخرى فقط أو أكثر من ظاهرة"[3]؛

4. **أسلوب التباين:** يستعمل هذا الأسلوب في تحليل التباين؛ أي إذا ما كانت الفروق بين متوسطات المجموعات تختلف في طريقة أكبر فيما بينها عم تلك الفروق بين المتوسط الأصلي، وله عدت أنواع ولكن الدراسة اعتمدت على تحليل التباين بين مجموعات[4] لأن وحدات هذه الدراسة تتكون من 5 مجموعات محافظ حسابات، خبير محاسب، محاسب معتمد، محاسب، أستاذ جامعي؛

5. **التكرار النسبي والترتيب:** لوصف الإحصائي البيانات الشخصية لوحدات الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لوحدات الدراسة وتحديد استجابات وحداتها واتجاه عبارات المحاور التي تتضمنها أداة الدراسة، إضافة إلى تحديد الاتجاهات وحدات الدراسة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فأننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على

[1] تأثير فيصل شاهر، اختبار الفروض الإحصائية، دار جامد، عمان، 2013، ص: 71.
[2] تأثير فيصل شاهر، مرجع سابق، ص: 76.
[3] بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2017/2016، ص: 181.
[4] بهلولي نور الهدى، مرجع سابق، ص: 181.

أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور و عند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري (أقل تشتت) بينهما[1].

ثانيا: الاختبارات الإحصائية

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية Statistical Package For Social Sciences والذي يرمز له بترميز spss لترجمة المعطيات في شكل جداول ورسومات بيانية لتسهيل عملية تحليل البيانات، وباستعمال هذا البرنامج تم اختبار كل من آراء وحدات الدراسة وفروض الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الاختبارات التالية:

1. اختبار الصدق والثبات ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach:

وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان) في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛ وفق المجالات المختلفة لدرجة ثبات لمعامل ألفا كرونباخ هي:[2]

إذا كانت α<0.6 غير كافية؛

إذا كانت القيمة بين0 0.6>α> 65. 0 ضعيفة؛

إذا كانت القيمة بين0.65 <α< 0.70 فهي مقبولة نوعا ما؛

إذا كانت القيمة بين0.70 <α<0.85 حسنة؛

إذا كانت القيمة بين 0.85>α> 0.90 فهي جيدة؛

إذا كانت أكبر من 0.90 تكون قيمة الثبات ممتازة؛

2. معامل الارتباط بيرسون Corrélation de Pearson: يقيس هذا الأخير العلاقة الارتباطية بين متغيرين وتتراوح قيمته في كل الحالات بين (-1) و(+1)، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالته الإحصائية من قيمته المطلقة، وعليه يتعين علينا تفحص الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط عند مستوى الدلالة (0.05 أو 0.01)*، والذي يختاره الباحث لنتائجه وتكون معاملات الارتباط المحسوبة دالة إحصائية (أي توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين البعد ومحورها)، من خلال مقارنة قيمة مستوى القيمة الاحتمالية (sig) لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة (sig) المصاحبة لكل عامل ارتباط، أقل من مستوى الدلالة 0.05، فإن معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية؛

3. **اختبار ستيودنت**: يعتبر أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف لكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسط العينات[1]؛

[1] تأثير فيصل شاهر، مرجع سابق، ص: 70.

[2] Mana carricano et Fanny Poujol, Analyse de données avec spss, Edition PERSON, 2009, p 53.

* في دراستنا نختار مستوى دلالة 0.05 لأنه شائع الاستخدام في معظم الدراسات والبحوث.

4. **اختبارT(t-test one sample):** للتحقق من صحة فروض الدراسة تم استخدام اختبار (t-test one sample) ويعيد هذا الاختبار من الاختبارات الإحصائية المهمة و شائعة الاستخدام بشكل واسع من الباحثين في دراستهم حيث يهدف إلى كشف عن وجود اختلاف معنوي (difference significant) بين متوسط إجابة وحدات الدراسة (المتوسط الحقيقي) نحو كل محور من محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي (constant) بمعنى أنه يفيد في فحص إجابات وحدات الدراسة فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجاباتهم والقيمة الثابتة (المتوسط الفرضي)، ويتم تحديد القيمة النظرية للمتوسط الفرضي وفقا للعلاقة التالية:[2]

H : تمثل قيمة ترميز الحد الأعلى لسلم القياس؛ (constant): α

L : تمثل قيمة ترميز الحد الأدنى لسلم القياس.

وفي هذه الدراسة فإن سلم قياس استجابات وحدات الدراسة هو سلم ليكارت الخماسي:

$$\frac{(H+L)}{2} = \alpha = \frac{(5+2)}{2} = 3$$

ورقم 3 يمثل القيمة الوسطى (حياد) في مقياس ليكارت الخماسي، ولاتخاذ القرار فيما يتعلق باختبار صحة الفرضيات نتبع الخطوات التالية:[3]

حساب المتوسط الحسابي (الحقيقي) (X) لإجابات أفراد العينة على إجمالي العبارات لكل محور من محاور الاستبيان؛

نختار المتوسط الفرضي وعادة ما يكون في المقياس الخماسي ليكارت بديل (محايد) ويقدر بـ 03؛ نحسب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي كما يلي: (X-03)؛

بعدها ندرس الدالة الإحصائية لنتيجة الفرق بين (X-03)، هل هو دال أو غير دال إحصائيا؟ أي مدى تعميم نتائج الوحدات الدراسية على كامل مجتمع الدراسة وبعدها لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة الإحصائية للفرق بين (X-03) نستخدم اختبار T في حالة وحدات الدراسة واحدة (T-test One Sample) ويرمز لها إحصائيا بالرمز (T-test) وهي القيمة T المحسوبة، حيث رفض أو قبول الفرضية من خلال اعتماد على أسلوبين يؤديان إلى نفس النتيجة نوضحها كما يلي:

الأسلوب الأول: مقارنة القيمة T المحسوبة مع القيمة T الجدولية كما يلي:

إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية فإننا نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة)؛

---

[1] طويطي مصطفى، وعيل ميلود، مرجع سابق، ص: 72.

[2] طويطي مصطفى، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان -تطبيقات عملية على برنامج Excel-، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018، ص: 248.

[3] عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام spss، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 148، ص: 162.

إذا كانت قيمة T الجدولية يتم استخراجها من جدول خاص يسمى (جدول توزيع ستيودنت t) وهذا من خلال تحديد مستوى الدلالة 0.05 وحساب درجة الحرية df في هذه الحالة تساوي (df=ن-1)، **ن:** عدد وحدات الدراسة؛

الأسلوب الثاني: وهو أكثر دقة وسهولة من الأسلوب الأول، حيث أن عند حساب T-test بالبرامج الإحصائية فإنه تحسب لنا أيضا قيمة الاحتمالية يرمز لها في مخرجات البرنامج SPSS بالرمز Sig حيث تتعلق قيمة الاختبار T-test (المحسوبة) وعليه إذا كانت قيمة Sig أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الذي هو 0.05 فإننا يقودنا ذلك إلى رفض الفرض الصفري H_0 ونقبل H_1 (الفرضية البديلة).

المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث عرض النتائج المتحصل عليها من الدراسة وتفسيرها، ومن ثم تحليلها ومناقشتها بحيث يتم فالأخير الوصول لاختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك إما بإثباتها أو نفيها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

يتم في سياق هذا المطلب عرض مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الاستبيان وتفسيرها، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المذكورة سابقا.

أولا: الخصائص العامة للدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لوحدات الدراسة، وهي كل من (المستوى العلمي، الخبرة المهنية، والوظيفة الحالية لهم)، والتي سيتم مناقشتها كالآتي:

1. وصف عينة الدراسة:

1-1- توزع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة كالآتي :

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسب المئوية
أكاديمي	16	% 53.3
مهني	14	% 46.7
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم(03): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

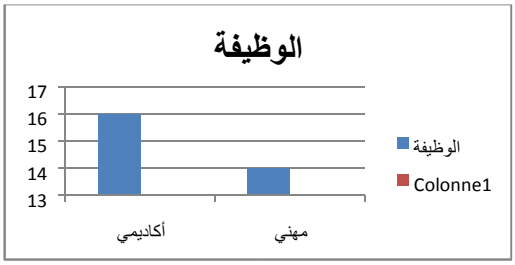

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة الدراسة مكونة من فئتين فقط هما الأكاديميون والذين مثلوا

نسبة (3.53%) والمهنيون الذين مثلوا نسبة (7.46 %). وقد كانت النسب متقاربة حتى تكون لكلتا الفئتين فرصة متقاربة لإبداء الرأي في فقرات الاستبيان.

1- 2- توزع أفراد العينة حسب متغير التخصص كالآتي :

الجدول رقم(08): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسب المئوية
التدقيق	09	% 30
المالية	05	% 16.7
المحاسبة	16	% 53.3
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير التخصص

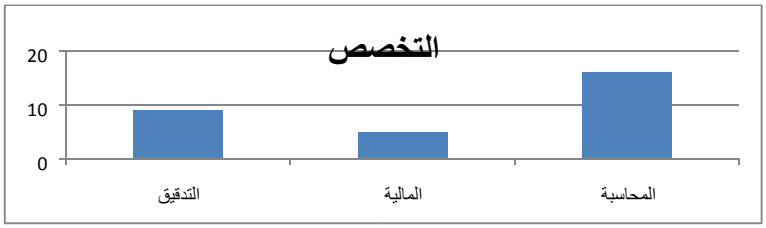

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف حجم العينة يعملون في مجال المحاسبة، حيث مثلوا نسبة (3.53 %)، تلتها بعد ذلك فئة المدققين الذين مثلوا نسبة (30%)، ثم بعدها فئة المبحوثين الذين يعملون في المالية بنسبة (7.16 %) وهم أقل فئة تمثيلا في الدراسة.

1- 3- توزع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي كالآتي :

الجدول رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسب المئوية

ليسانس	05	% 16.7
ماستر	07	%23.3
ماجستير	01	% 3.3
دكتوراه	16	%53.3
أخرى	01	% 3.3
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

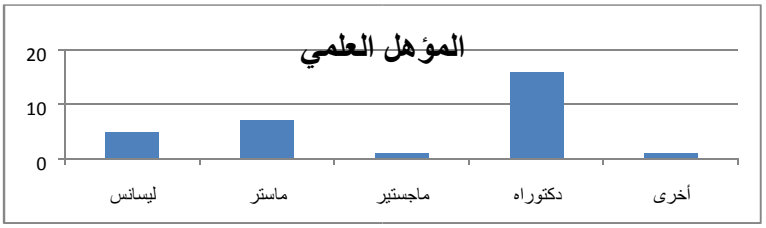

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المبحوثين قد التحقوا بالجامعة حيث مثلت فئة الجامعيين نسبة (7.96 %) من إجمالي حجم العينة، وكانت مقسمة كالآتي: (3.53 %) حائزون على شهادة الدكتوراه، (3.23 %) منهم حائزون على شهادة الماستر، (7.16 %) منهم حاصلون على شهادة الليسانس، كما مثلت كل من فئة المبحوثين الحائزين على درجة الماجستير وفئة المبحوثين ذو الشهادات الأخرى نسبة (3.3 %).

1- 4- توزع أفراد العينة حسب متغير الخبرة كالآتي :

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة كالآتي

الخبرة	التكرار	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	05	% 16.7

من 5 إلى 10 سنوات	11	% 36.7
من 11 إلى 15 سنة	06	% 20
أكثر من 15 سنة	08	% 26.7
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة

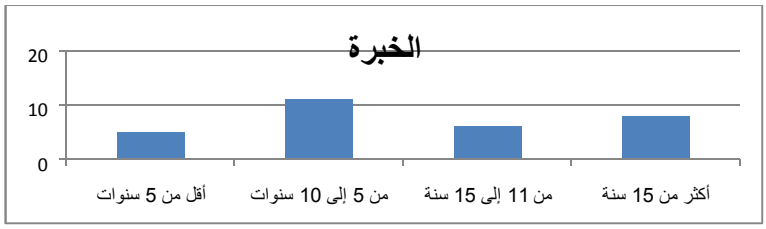

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نرى أن ما يقارب العينة قد تنوعت في فئاتها من حيث الخبرة وكان تمثيلها متقاربا، فمثل الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين (05 و10 سنوات) نسبة (7.36 %)، ثم تلتها فئة المبحوثين الذين تتجاوز خبرتهم (15 سنة) بنسبة (7.26 %)، ثم فئة المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم بين (11 و15 سنة) بنسبة (20 %)، بينما كانت فئة المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هي الأقل تمثيلا بنسبة (7.16 %).

تتطابق نتائج هذا الجدول ما جاء في الجدول السابق المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي، فكلما زاد مستوى المبحوث التعليمي زادت احتمالية نقص خبرته لقضائه وقتا أطول في التكوين والدراسة، وكلما انخفض المستوى الدراسي زادت احتمالية ارتفاع خبرته.

المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة لأسئلة الاستبيان.

سيتم في هذا المبحث عرض النتائج المتحصل عليها من الدراسة وتفسيرها، ومن ثم تحليلها ومناقشتها بحيث يتم فالأخير الوصول لاختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك إما بإثباتها أو نفيها.

أولا: ثبات الأداة

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، وقد وجدنا أن معامل الثبات مرتفع، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة

المحاور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	محور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية	16	0.893
2	محور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية	15	0.933
3	الاستبيان ككل	31	0.945

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (12) نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (6.0) في كلا محوري الاستبانة، حيث بلغ (0.893) بالنسبة لمحور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية، و(0.933) بالنسبة لمحور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية، وقد كان المعامل مرتفعا بالنسبة لإجمالي أسئلة الاستبيان حيث بلغ (0.945) مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها، وجاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

أولا: التحليل الاحصائي لنتائج محاور الاستبيان

الجدول رقم(12): التحليل الإحصائي لنتائج المحور الأول

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة				
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة ملائمة المعلومات المالية	N	-	01	02	20	07
		%	-	3.3	6.7	66.7	23.3
02	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين دقة المعلومات	N	-	02	01	18	09
		%	-	6.7	3.3	-	-
03	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين قدرة المعلومات المالية على تنبؤ بالمستقبل	N	-	04	04	17	05
		%	-	13.3	13.3	60	30

04	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين رقابة المعلومات المالية	N	-		03	21	06
		%	-		10	70	20
05	يساعد التدقيق الالكتروني في اكتشاف الأخطاء المعلومات المالية	N	-	02	03	18	07
		%	-	6.7	10	60	23.3
06	يساعد التدقيق الالكتروني في تصحيح أخطاء المعلومات المالية	N	-	03	06	17	04
		%	-	10	20	56.7	13.3
07	يساعد التدقيق الالكتروني في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب	N	01	02	03	13	11
		%	3.3	6.7	10	43.3	36.7
08	يساعد التدقيق الالكتروني على اتخاذ القرارات المناسبة لمستخدميها	N	-	01	09	16	04
		%	-	3.3	30	53.3	13.3
09	يساعد التدقيق الالكتروني في تحقيق فعالية المعلومات المالية	N	-		06	20	04
		%	-		20	66.7	13.3
10	يساعد التدقيق الالكتروني على تحقق من مصداقية المعلومات المالية	N	-	02	07	15	06
		%	-	6.7	23.3	50	20
11	يساعد التدقيق الالكتروني في التعبير العادل للمعلومات المالية	N	01	03	08	13	05
		%	3.3	10	26.7	43.3	16.7
12	يساعد التدقيق الالكتروني في تأكد من سلامة المعلومات المالية	N	-	04	04	13	09
		%	-	13.3	13.3	13.3	43.3
13	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة شفافية المعلومات المالية	N	-	04	06	13	07
		%	-	13.3	20	43.3	23.3
14	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة ثقة في المعلومات المالية المدققة	N	01	03	03	12	10
		%	3.3	10	10	40	33.3
15	يساعد التدقيق الالكتروني في التقليل من التحيز بدرجة معقولة في المعلومات المالية	N	-	02	09	12	07
		%	-	6.7	30	40	23.3
16	يساعد التدقيق الالكتروني في قابلية تحقق من المعلومات المالية	N	-	04	06	14	06
		%	-	13.3	20	46.7	20

1-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في زيادة ملائمة المعلومات المالية " بنسبة 7.66%، ووافق بشدة نسبة 3.23% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.6% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 3.3% في الرفض؛

2-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تحسين دقة المعلومات " بنسبة 60%، ووافق بشدة نسبة 30% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.6% في الرفض؛

3-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تحسين قدرة المعلومات المالية على تنبؤ بالمستقبل " بنسبة 7.56%، ووافق بشدة نسبة 7.16% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.13% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 3.13% في الرفض؛

4-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تحسين رقابة المعلومات المالية " بنسبة 70%، ووافق بشدة نسبة 20% من المبحوثين، وسجلت نسبة 10% من المشاهدات في الحياد، ولم نسجل أي حالة في الرفض؛

5-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في اكتشاف الأخطاء المعلومات المالية " بنسبة 60%، ووافق بشدة نسبة 23.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 10% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.6% في الرفض؛

6-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تصحيح أخطاء المعلومات المالية " بنسبة 7.56%، ووافق بشدة نسبة 3.13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض؛

7-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب " بنسبة 3.43%، ووافق بشدة نسبة 7.36% من المبحوثين، وسجلت نسبة 10% من المشاهدات في الحياد، بينما سجلت نسبة 7.6% في الرفض و3.3% في الرفض بشدة؛

8-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن "التدقيق الالكتروني يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لمستخدميها" بنسبة 3.53%، ووافق بشدة نسبة 13.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 30% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 3.3% في الرفض؛

9-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تحقيق فعالية المعلومات المالية " بنسبة 7.66%، ووافق بشدة نسبة 13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ولم نسجل أية مشاهدة في الرفض؛

10- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد على تحقق من مصداقية المعلومات المالية " بنسبة 50%، ووافق بشدة نسبة 20% من المبحوثين، وسجلت نسبة 23.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.6% في الرفض؛

11- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في التعبير العادل للمعلومات المالية " بنسبة 3.43%، ووافق بشدة نسبة 7.16% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.26% من المشاهدات في الحياد، بينما سجلنا نسبة 10% في الرفض و3.3% في الرفض بشدة؛

12- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في تأكد من سلامة المعلومات المالية " بنسبة 3.43%، ووافق بشدة نسبة 30% من المبحوثين، وسجلت نسبة 13.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 13.3% في الرفض؛

13- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في زيادة شفافية المعلومات المالية " بنسبة 3.43%، ووافق بشدة نسبة 23.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 13.3 % في الرفض؛

14- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في زيادة ثقة في المعلومات المالية المدققة " بنسبة 40%، ووافق بشدة نسبة 3.33% من المبحوثين، وسجلت نسبة 10% من المشاهدات في الحياد، بينما سجلنا نسبة 10% في الرفض و3.3% في الرفض بشدة؛

15- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في التقليل من التحيز بدرجة معقولة في المعلومات المالية " بنسبة 40%، ووافق بشدة نسبة 23.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 30% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.6% في الرفض؛

16- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساعد في قابلية تحقق من المعلومات المالية" بنسبة 7.46%، ووافق بشدة نسبة 20% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 13.3% في الرفض؛

الجدول رقم(13): التحليل الإحصائي لنتائج المحور الثاني

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة				
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من ثبات المعلومات المالية	N	-	-	06	17	06
		%	-	-	20	56.7	20
02	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من سهولة فهم المعلومات المالية	N	-	03	06	17	04
		%	-	10	20	56.7	13.3
03	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من عدم غموض المعلومات المالية	N	-	04	07	15	04
		%	-	13.3	23.3	50	13.3
04	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من وضوح المعلومات المالية	N	-	4	05	17	04
		%	-	13.3	16.7	56.7	13.3
05	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من بعد المعلومات المالية عن التعقيد	N	-	05	06	14	05
		%	-	16.7	20	46.7	16.7
06	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من توفير معلومات مالية مفيدة	N	-	04	04	15	07
		%	-	13.3	13.3	50	23.3
07	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من إمكانية استخدام المعلومات	N	-	03	06	16	05

	المالية في اتخاذ القرار	%	-	10	20	53.3	16.7
08	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من إمكانية مقارنة المعلومات المالية للسنوات السابقة مع سنة الحالية	N	-	02	01	15	12
		%	-	6.7	3.3	50	40
09	يساهم التدقيق الالكتروني في تحديد أوجه التشابه والاختلاف للمعلومات المالية	N	-	01	01	22	06
		%	-	3.3	3.3	73.3	20
10	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من اتساق المعلومات المالية	N	-	03	02	20	05
		%	-	10	6.7	66.7	16.7
11	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من تقليل تكلفة الحصول على المعلومات المالية	N	-	03	04	14	08
		%	-	10	13.3	46.7	26.7
12	يساهم التدقيق الالكتروني في موازنة التكلفة والمنفعة للمعلومات المالية المدققة	N	-	05	05	16	04
		%	-	16.7	16.7	53.3	13.3
13	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الطبيعة الملائمة المعلومات المالية	N	-	05	05	16	04
		%	-	16.7	16.7	53.3	13.3
14	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الحجم الملائم المعلومات المالية	N	-	03	03	22	02
		%	-	10	10	73.3	6.7
15	يساهم التدقيق الالكتروني في تحليل المعلومات المالية بطرق حديثة	N	-	-	01	18	11
		%	-	-	3.3	60	36.7

من الجدول السابق يتضح أن:

1-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة بشدة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التحقق من ثبات المعلومات المالية"، كذلك وافق البقية من وحدات الدراسة بنسبة 57.6%، ووافق بشدة نسبة 20% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد؛

2-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من سهولة فهم المعلومات المالية" بنسبة 7.56%، ووافق بشدة نسبة 3.13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض؛

3-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من عدم غموض المعلومات المالية" بنسبة 50%، ووافق بشدة نسبة 13.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.23% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 13.3% في الرفض؛

4-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التحقق من وضوح المعلومات المالية" بنسبة 7.56%، ووافق بشدة نسبة 3.13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.16% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 3.13% في الرفض؛

5-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التحقق من وضوح المعلومات المالية " بنسبة 7.46%، ووافق بشدة نسبة 7.16% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.16% في الرفض؛

6-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التحقق من بعد المعلومات المالية عن التعقيد" بنسبة 50%، ووافق بشدة نسبة 23.3% من المبحوثين، وسجلت نسبة 13.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 13.3% في الرفض؛

7-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من إمكانية استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرار " بنسبة 3.53%، ووافق بشدة نسبة 7.16% من المبحوثين، وسجلت نسبة 20% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض؛

وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التحقق من إمكانية مقارنة المعلومات المالية للسنوات السابقة مع سنة الحالية " بنسبة 50%، ووافق بشدة نسبة 40% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.6% في الرفض؛

8-وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في تحديد أوجه التشابه والاختلاف للمعلومات المالية " بنسبة 3.73%، ووافق بشدة نسبة 20% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 3.3% في الرفض؛

10- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من تقليل تكلفة الحصول على المعلومات المالية " بنسبة 67.6%، ووافق بشدة نسبة 7.16% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.6% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض؛

11- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من تقليل تكلفة الحصول على المعلومات المالية " بنسبة 7.46%، ووافق بشدة نسبة 7.26% من

المبحوثين، وسجلت نسبة 13.3% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض و3.3% في الرفض بشدة؛

12- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في موازنة التكلفة والمنفعة للمعلومات المالية المدققة " بنسبة 3.53%، ووافق بشدة نسبة 3.13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.16% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.16% في الرفض؛

13- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من الطبيعة الملائمة المعلومات المالية" بنسبة 3.53%، ووافق بشدة نسبة 3.13% من المبحوثين، وسجلت نسبة 7.16% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 7.16% في الرفض؛

14- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن " التدقيق الالكتروني يساهم في التأكد من الحجم الملائم المعلومات المالية " بنسبة 3.73%، ووافق بشدة نسبة 7.6% من المبحوثين، وسجلت نسبة 10% من المشاهدات في الحياد، ونسبة 10% في الرفض؛

15- وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن "التدقيق الالكتروني يساهم في تحليل المعلومات المالية بطرق حديثة " بنسبة 60%، ووافق بشدة نسبة 7.36% من المبحوثين، وسجلت نسبة 3.3% من المشاهدات في الرفض؛

ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة

أ. **التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول محور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية**

الجدول رقم (14): التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	رتب العبارات
01	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من ثبات المعلومات المالية	4.00	0.655	4
02	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من سهولة فهم المعلومات المالية	3.73	0.828	10
03	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من عدم غموض المعلومات المالية	3.63	0.890	12
04	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من وضوح المعلومات المالية	3.70	0.877	11
05	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من بعد المعلومات المالية عن التعقيد	3.63	0.964	12

06	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من توفير معلومات مالية مفيدة	3.83	0.950	6
07	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من إمكانية استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرار	3.77	0.858	8
08	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من إمكانية مقارنة المعلومات المالية للسنوات السابقة مع سنة الحالية	4.23	0.817	2
09	يساهم التدقيق الالكتروني في تحديد أوجه التشابه والاختلاف للمعلومات المالية	4.10	0.607	3
10	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من اتساق المعلومات المالية	3.90	0.803	5
11	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من تقليل تكلفة الحصول على المعلومات المالية	3.83	1.053	6
12	يساهم التدقيق الالكتروني في موازنة التكلفة والمنفعة للمعلومات المالية المدققة	3.63	0.928	12
13	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الطبيعة الملائمة المعلومات المالية	3.63	0.928	12
14	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الحجم الملائم المعلومات المالية	3.77	0.728	8
15	يساهم التدقيق الالكتروني في تحليل المعلومات المالية بطرق حديثة	4.30	0.651	1
	محور مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية	**3.85**	**0.592**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من الجدول السابق أن اتجاهات وحدات الدراسة حول عبارات البحث تؤول جميعها إلى الإيجاب، كما تم تسجيل أعلى اتجاه على مستوى العبارة "يساهم التدقيق الالكتروني في تحليل المعلومات المالية بطرق حديثة" بمتوسط حسابي 30.4، وانحراف معياري 0.651، كما تم تسجيل أقل اتجاه على مستوى كل من العبارات: "يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من عدم غموض المعلومات المالية"، "يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من بعد المعلومات المالية عن التعقيد"، "يساهم التدقيق الالكتروني في موازنة التكلفة والمنفعة للمعلومات المالية المدققة" و"يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الطبيعة الملائمة المعلومات المالية" بمتوسط حسابي 6.33.

ثالثا: اختبار الفروض ومناقشة النتائج

خصص هذا الجزء باختبار صحة فروض الدراسة، باستخدام اختبار (T-test One Sample)، كما يلي:

1-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على أن "**التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية**"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0): لا يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية** عند مستوى الدلالة (0,05) من وجهة نظر وحدات الدراسة؛
- **الفرضية البديلة(H_1): يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية** عند مستوى الدلالة (0,05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية								
القيمة الجدولية T= 2.093 عند مستوى دلالة 0.05 درجة الحرية = 29= (30-1)								
الحقيقي المتوسط Mean	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين Mean Difference	النسبية الإحصائية للاختبار T-test	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Sig	النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05	مجالات الثقة95% للفروقات	
							الأدنى Lower	الأعلى Upper
3.88	Test value = 3	1.882	19.231	29	0.000	دال إحصائيا	1.68	2.08

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ضمن العمود الأخير في الجدول الذي يبين درجات الثقة للفروق بين المتوسط الحسابي لوحدات الدراسة وقيمة المتوسط الفرضي عند درجة ثقة من الباحث 95%، بحيث يشمل الحدين الأعلى والأدنى يقع الفرق بين هذين الحدين بحيث الحد الأعلى: 68.1 والحد الأدنى:

08.2، وهذا يعني أن النتائج الإحصائية لوحدات الدراسة موجودة ضمن هذا المجال بنسبة درجة ثقة 95%، فمن خلال الجدول يتضح أنه وباستخدام اختبار **(T-test)** لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي لوحدات الدراسة (88.3) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول بأن قيمة **(T-test)** المحسوبة بلغت (231.19) وهي أكبر من القيمة الجدولية **(T= 2.093)** عند مستوى دلالة 05.0 ودرجة الحرية 29، وأن قيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة **(T)** المحسوبة بلغت (000.0=**Sig**) وهي أقل من مستوى الدلالة0.05 مما يبين أن الفرق بين المتوسط الحقيقي والفرضي 882.1 دال إحصائيا وهذا كله يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية **(H_0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H_1)** "يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية"، عند مستوى الدلالة (0,05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

2-اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على أن "**التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية**"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0): لا يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية** عند مستوى الدلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة؛
- **الفرضية البديلة(H_1): يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية** عند مستوى الدلالة (0,05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الأولى: يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية								
القيمة الجدولية T= 2.093 عند مستوى دلالة 0.05 درجة الحرية = 29= (1-30)								
الحقيقي المتوسط Mean	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين Mean Difference	النسبية الإحصائية للاختبار T-test	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Sig	النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05	مجالات الثقة95% للفروقات	
							الأدنى Lower	الأعلى Upper

3.85	Test value = 3	.1847	17.079	29	0.000	دال إحصائيا	.163	.207

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ضمن العمود الأخير في الجدول الذي يبين درجات الثقة للفروق بين المتوسط الحسابي لوحدات الدراسة وقيمة المتوسط الفرضي عند درجة ثقة من الباحث 95%، بحيث يشمل الحدين الأعلى والأدنى يقع الفرق بين هذين الحدين بحيث الحد الأعلى: 163. والحد الأدنى: 0.27، وهذا يعني أن النتائج الإحصائية لوحدات الدراسة موجودة ضمن هذا المجال بنسبة درجة ثقة 95%، فمن خلال الجدول يتضح أنه وباستخدام اختبار **(T-test)** لفحص مدى وجود فرق دال إحصائيا (معنوي) بين المتوسط الحسابي لوحدات الدراسة (85.3) والمتوسط الفرضي (03) فإنه ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول بأن قيمة **(T-test)** المحسوبة بلغت (079.17) وهي أكبر من القيمة الجدولية **(T= 2.093)** عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 29، وأن قيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة **(T)** المحسوبة بلغت (000.0=**Sig**) وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 مما يبين أن الفرق بين المتوسط الحقيقي والفرضي 847.1 دال إحصائيا وهذا كله يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية **(H_0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H_1)** "يساهم التدقيق الإلكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية"، عند مستوى الدلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل الجزء التطبيقي للدراسة الذي تم فيه قياس مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية وذلك من خلال الاستبيان، الذي تم توزيعه على مجموعة من المهنيين والأكاديميين المتمثلين في محافظي الحسابات، المحاسبين والمحاسبين المعتمدين وبعض من الأساتذة الجامعيين، وتم في المبحث الأول الاستعانة بمجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية حيث تم ادخال بيانات الاستبيانات المسترجعة والقابلة للتحليل في برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.

أما المبحث الثاني لهذا الفصل تناول عرض وتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها، من خلال الاعتماد على التحليل الإحصائي للبيانات بالاستعمال التكرارات والنسب المئوية وكذا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بحيث تم اختبار صحة فروض الدراسة وتم التوصل في الأخير إلى أن معظم أراء وحدات الدراسة تتفق بأن التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية من خلال خصائصها الأساسية والثانوية وذلك باعتماد على مدى خبرة وكفاءة المدقق.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، حيث شاهد العالم تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة جعل المؤسسات الاقتصادية في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة وحاجتها إلى المحاسبة والتدقيق لما لهما من فائدة في توفير المعلومات الضرورية.

كما ساعدت هذه الدراسة في إعطاء نظرة حول التدقيق الالكتروني من خلال نشأته وتطوره والانتقال من التدقيق اليدوي إلى الالكتروني، حيث يحظى بمكانة مهمة جدا في المؤسسة لما يضيفه من أهمية وأهداف من خلال مساهمته في تحسين جودة المعلومة المالية والتي تصف مدى عدالة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن الغاية من التدقيق الالكتروني هو التقليل من الانحرافات والاخطاء مما يعزز درجة الثقة والدقة في صحة البيانات.

كما ساهمت هذه الدراسة الإحاطة بالمعلومة المالية وخصائصها النوعية الرئيسية والثانوية التي تضمن محدداتها وقياسها، وتم التعرف على مختلف الأطراف المهتمة والمستخدمين لها، حيث أصبحت المعلومة المالية في ظل التطور التقني الراهن ذات أهمية كبيرة خاصة مع تعدد استخدامها لأن دقتها وجودتها هي الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة، مما استوجب على إدارة المؤسسة أن تتجاوب مع هذه التطورات لضمان تحسين جودة المعلومات من خلال التأكد على مدى سلامة خصائصها المتمثلة في: الملائمة، المصداقية، الدقة والثبات، فبقدر ما تتوفر عليه من جودة وشمولية بقدر ما تزداد الرشادة في الأداء المالي داخل المؤسسة بكل شفافية.

وللوصول لنتائج الدراسة والرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها وذلك بهدف تأكيدها أو نفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات، قمنا بالتحقق ميدانيا من مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية تم بناء استبيان وتوزيعه على عينة من مجتمع الدراسة المتمثل في محافظي الحسابات والأكاديميين بهدف معرفة نظرتهم حول الموضوع، وذلك من خلال التركيز حول الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية المتمثلة في الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والثبات، والقابلية للفهم.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- بتطور تكنولوجيا المعلومات تم الإنتقال من الدقيق اليدوي إلى التدقيق الإلكتروني؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحسين عملية التدقيق وبالتالي تحسين جودة المعلومة المالية؛
- التدقيق الالكتروني يساعد على تحديد وتصحيح الانحرافات والأخطاء؛
- يتطلب التدقيق الالكتروني من المدقق ان يكون مؤهل وذو كفاءة وخبرة؛
- جودة المعلومة المالية تعبر عن الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- وجود علاقة بين التدقيق الالكتروني وجودة المعلومة المالية؛

– التدقيق الالكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال التدقيق الالكتروني لتحسين جودة المعلومة المالية:

– ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والأنظمة الحديثة خاصة في مجال التدقيق وتدريب القائمين والعاملين عليها؛

– بما أن المعلومة المالية تساعد على اتخاذ القرار يجب على مستخدميها الإلمام بجميع خصائصها؛

– وجوب استخدام برمجيات ومنهجيات إلكترونية حديثة من أجل التخلص من الأساليب والمنهجيات القديمة؛

– الحرص على استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات التدقيق سيساعد على تحسين الكفاءة والفعالية.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات؛

– مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؛

– أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؛

– أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحوكمة الالكترونية؛

– أثر جودة المعلومة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

قائمة المرجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1.محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار العربية، بيروت، 1988.

2.السيد أحمد السقا، **المراجعة الداخلية "الجوانب المالية والتشغيلية"**، الجمعية السعودية للمعالجة، الإصدار 12، الرياض، 1997.

3.أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

4.طارق طه، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحسابات الألية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة النشر.

5. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط01، دار النشر والتوزيع، 2009.

6.محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، دار [1] وائل للنشر، عمان، ط 03، 2013.

7.تأثير فيصل شاهر، **اختبار الفروض الإحصائية**، دار جامد، عمان، 2013.

8.طويطي مصطفى، **التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان -تطبيقات عملية على برنامج Excel-**، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018.

9.عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام spss**، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1.أحمد زهير محمد مرعي، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة لدى المكاتب والشركات العاملة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015/2014.

2.كردودي سهام، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

3.مصطفى يوسف سبسبي، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2011.

4.بغريش محمد، **جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم المالية-دراسة حالة النظام المحاسبي المالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2022/2021.

5.طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **مطبوعة جامعية موسومة بأساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية - منظور إحصائي-**، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، بتاريخ 30 جوان 2014، متوفر على الرابط التالي:
http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327

6. بهلولي نور الهدى، **أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي في الجزائر-دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، 2017/2016.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1.علام حمدون، وطلالة حمدونة" **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق" في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 16، العدد 01، 2008.

2.بربري محمد أمين، وبن بوعلي خديجة، **أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2017.

3.متافكة مهدي عزيز، **دور الالتزام بتطبيق التدقيق الإلكتروني في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين القانونين والأساتذة الجامعيين في محافظة أربيل-إقليم كردستان**، العراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 29، العدد 51، 2021.

4.يخلف صافية، وطرشي محمد، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وآثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

5.عناني عبد الله، **دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 400**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

6.ريمة المناع، ومولود لعرابة، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير -جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، العدد 01، 2014.

7.كمون، علي عبد الباسط، **حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 656، 2013.

8.قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

9.سيد علي باني، وجميلة الجوزي، **جودة المعلومات المالية بين تعدد الصفات النوعية واختلاف احتياجات المستخدمين**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، إبراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد 25، العدد 02، 2022.

10.كنزة براهمة، وأحمد بوراس، **أثر تطبيق معايير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021.

11.نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية والمحاسبية: تجربة الجزائر**، المؤتمر العالمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر2011.

12.عبد القادر دشاش، ومسعود صديقي، **دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية**، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2018.

13.صفاء علي عبد الله العربيات، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 40، 2022.

14.سارة مولاي، **أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها**، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية وإدارية، العدد 2، 2019.

15.صنهاجي هبة، لعروم محمد أمين، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2017.

رابعا: التشريعات القانونية

1.القانون رقم 110/09، **المتضمن شروط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق الإعلام الآلي**، المؤرخ في 07 أفريل 2009، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المؤرخة في 8 أفريل 2009، العدد 21.

المراجع باللغة الأجنبية

1.KHELASSIREDA، L' **audit Interne (Audit Opérationnel) ,** Edition Houma ; ALGER.

2.Stefano Zambon**, The continuous evolution of contimuons auditing**, Current Issues and Research opportunities, University House Italy, Ferrare, 2010.

3.International Federal Accounting (IFAC). **Hand Book of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, ISANO 401,"Auditing in a Computer Information Systems Environment", IFAC, P12, 2004.**

4.Frings، Ginny W. Frings، Michael C. Mastila K، M. Christian. 2012. **Does IFRS Stand For Information Risk?** Financial Analysts Journal. CFA Intistute. Volume 68(3). 17-21.

5. Mana carricano et Fanny Poujol, Analyse de données avec spss, Edition PERSON, 2009.

المواقع الإلكترونية

1.وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، **سياسة المنصات السحابية وخدماتها**، عمان، الأردن، 2020.

WWW.mode.gov.jo

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان في صورته المقدمة لوحدات الدراسة

استبيان علمي موجه إلى الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية	

يعد الاستبيان الذي بين أيديكم جزءا من مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: محاسبة وجباية معمقة، بعنوان "**مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المالية (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)**"، والمعلومات التي يحتويها هذا الاستبيان تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الرجاء وضع دائرة ◯ على الإجابة المناسبة

الوظيفة	أكاديمي	**1**
	مهني	**2**

التخصص	التدقيق	**1**
	المالية	**2**
	محاسبة	**3**

المؤهل العلمي	ليسانس	**1**
	ماستر	**2**
	ماجستير	**3**
	دكتوراه	**4**
	أخرى	**5**

الخبرة	أقل من 5 سنوات	**1**
	بين 5-10 سنوات	**2**
	بين 11-15 سنوات	**3**
	أكثر من 15 سنة	**4**

الرجاء وضع دائرة ◯ على الإجابة المناسبة

المحور الأول: يساهم التدقيق الالكتروني في تحسين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المالية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة ملائمة المعلومات المالية	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
02	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين دقة المعلومات	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
03	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين قدرة المعلومات المالية على تنبؤ بالمستقبل	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

04	يساعد التدقيق الالكتروني في تحسين رقابة المعلومات المالية	5	4	3	2	1
05	يساعد التدقيق الالكتروني في اكتشاف الأخطاء المعلومات المالية	5	4	3	2	1
06	يساعد التدقيق الالكتروني في تصحيح أخطاء المعلومات المالية	5	4	3	2	1
07	يساعد التدقيق الالكتروني في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب	5	4	3	2	1
08	يساعد التدقيق الالكتروني على اتخاذ القرارات المناسبة لمستخدميها	5	4	3	2	1
09	يساعد التدقيق الالكتروني في تحقيق فعالية المعلومات المالية	5	4	3	2	1
10	يساعد التدقيق الالكتروني على تحقق من مصداقية المعلومات المالية	5	4	3	2	1
11	يساعد التدقيق الالكتروني في التعبير العادل للمعلومات المالية	5	4	3	2	1
12	يساعد التدقيق الالكتروني في تأكد من سلامة المعلومات المالية	5	4	3	2	1
13	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة شفافية المعلومات المالية	5	4	3	2	1
14	يساعد التدقيق الالكتروني في زيادة ثقة في المعلومات المالية المدققة	5	4	3	2	1
15	يساعد التدقيق الالكتروني في التقليل من التحيز بدرجة معقولة في المعلومات المالية	5	4	3	2	1
16	يساعد التدقيق الالكتروني في قابلية تحقق من المعلومات المالية	5	4	3	2	1

المحور الثاني: يساهم التدقيق الالكتروني في تحسين الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من ثبات المعلومات المالية	5	4	3	2	1
02	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من سهولة فهم المعلومات المالية	5	4	3	2	1
03	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من عدم غموض المعلومات المالية	5	4	3	2	1
04	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من وضوح المعلومات المالية	5	4	3	2	1
05	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من بعد المعلومات المالية عن التعقيد	5	4	3	2	1
06	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من توفير معلومات مالية مفيدة	5	4	3	2	1
07	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من إمكانية استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرار	5	4	3	2	1
08	يساهم التدقيق الالكتروني في التحقق من إمكانية مقارنة المعلومات المالية للسنوات السابقة مع سنة الحالية	5	4	3	2	1
09	يساهم التدقيق الالكتروني في تحديد أوجه التشابه والاختلاف للمعلومات المالية	5	4	3	2	1
10	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من اتساق المعلومات المالية	5	4	3	2	1
11	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من تقليل تكلفة الحصول على المعلومات المالية	5	4	3	2	1
12	يساهم التدقيق الالكتروني في موازنة التكلفة والمنفعة للمعلومات المالية المدققة	5	4	3	2	1
13	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الطبيعة الملائمة المعلومات المالية	5	4	3	2	1
14	يساهم التدقيق الالكتروني في التأكد من الحجم الملائم المعلومات المالية	5	4	3	2	1
15	يساهم التدقيق الالكتروني في تحليل المعلومات المالية بطرق حديثة	5	4	3	2	1

شكرا على حسن تعاونكم

الملحق رقم (02): مستخرج spss لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية اتجاه متغيرات المراقبة (المستوى العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية)

Effectifs

Statistiques

		الوظيفة	التخصص	المؤهل العلمي	الخبرة
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أكاديمي	16	53,3	53,3	53,3
	مهني	14	46,7	46,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التدقيق	9	30,0	30,0	30,0
	المالية	5	16,7	16,7	46,7
	محاسبة	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	5	16,7	16,7	16,7
	ماستر	7	23,3	23,3	40,0
	ماجستير	1	3,3	3,3	43,3
	دكتوراه	16	53,3	53,3	96,7

	أخرى	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	16,7	16,7	16,7
	من 5 إلى 10 سنة	11	36,7	36,7	53,3
	من 11 إلى 15 سنة	6	20,0	20,0	73,3
	أكثر من 15سنة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (03): مستخرج spss لتحليل اتجاهات وحدات العينة (المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري)

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تحسين_الخصائص_الأساسية 1	30	2	5	4,10	,662
تحسين الخصائص الأساسية 2	30	2	5	4,13	,776
تحسين الخصائص الأساسية 3	30	2	5	3,77	,898
تحسين الخصائص الأساسية 4	30	3	5	4,10	,548
تحسين الخصائص الأساسية 5	30	2	5	4,00	,788
تحسين الخصائص الأساسية 6	30	2	5	3,73	,828
تحسين_الخصائص_الأساسية 7	30	1	5	4,03	1,033
تحسين_الخصائص_الأساسية 8	30	2	5	3,77	,728
تحسين_الخصائص_الأساسية 9	30	3	5	3,93	,583
تحسين_الخصائص_الأساسية 10	30	2	5	3,83	,834
تحسين_الخصائص_الأساسية 11	30	1	5	3,60	1,003
تحسين_الخصائص_الأساسية 12	30	2	5	3,90	,995
تحسين_الخصائص_الأساسية 13	30	2	5	3,77	,971
تحسين_الخصائص_الأساسية 14	29	1	5	3,93	1,100
تحسين_الخصائص_الأساسية 15	30	2	5	3,80	,887
تحسين_الخصائص_الأساسية 16	30	2	5	3,73	,944
تحسين_الخصائص_الأساسية 17	30	3	5	3,88	,536
N valide (listwise)	29				

الملحق رقم (04): مستخرج spss لمعامل ألفا كرونباخ لكل محور

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	29	96,7
	Exclus[a]	1	3,3
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	16

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	29	96,7
	Exclus[a]	1	3,3
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,933	15

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	28	93,3
	Exclus[a]	2	6,7
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,945	31

الملحق رقم (05): مستخرجات spss الخاصة باختبار صحة فروض الدراسة باستخدام اختبار **(T-test one sample)**

```
T-TEST
  /TESTVAL=2
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=_78;_81;_87;77_ي;87_;75_;87_;71_ل;75__;89_;74_;75_;89_;82_ل;75__بـن;
  /CRITERIA=CI (.95).
```

Test-t

Remarques

Résultat obtenu		03-JUN-2024 09:09:54
Commentaires		
Entrée	Données	G:\maktaba\2024\a faire\houiri + benchikh\دراسة حالة المذكرة.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Traitement des valeurs manquantes	Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.

Syntaxe	Observations prises en compte	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse. T-TEST /TESTVAL=2 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=تحسين_الخصائص_الأساسية /CRITERIA=CI (.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.15

[Ensemble_de_données1] G:\maktaba\2024\a faire\houiri + benchikh\ دراسة حالة المذكرة.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تحسين_الخصائص_الأساسية	30	3,88	,536	,098

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
تحسين_الخصائص_الأساسية	19,231	29	,000	1,882	1,68

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
تحسين_الخصائص_الأساسية	2,08

```
T-TEST
  /TESTVAL=2
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=_78;_81;_87;77_نوي;75_;79_ل;75__;89_;74_;75_;89_;82_ل;75__ين;
  /CRITERIA=CI (.95).
```

Test-t

Remarques

Résultat obtenu		03-JUN-2024 09:23:17
Commentaires		
Entrée	Données	G:\maktaba\2024\a faire\houiri + benchikh\دراسة حالة المذكرة.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Traitement des valeurs manquantes	Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Observations prises en compte	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=2 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=تحسين_الخصائص_الثانوية /CRITERIA=CI (.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.01

[Ensemble_de_données1] G:\maktaba\2024\a faire\houiri + benchikh\ دراسة حالة المذكرة.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تحسين_الخصائص_الثانوية	30	3,85	,592	,108

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
تحسين_الخصائص_الثانوية	17,079	29	,000	1,847	1,63

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2
	Intervalle de confiance 95% de la différence
	Supérieure
تحسين_الخصائص_الثانوية	2,07

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	□-□
شكر وعرفان	□
ملخص الدراسة	□
قائمة المحتويات	□
قائمة الجداول	□
قائمة الأشكال	□
قائمة الملاحق	□
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	05-38
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الإلكتروني	06-13
المطلب الأول: ماهية التدقيق الإلكتروني	06-09
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الإلكتروني	09-11
المطلب الثالث: طرق ومداخيل التدقيق الإلكتروني	11-12
المطلب الرابع: مخاطر التدقيق الإلكتروني	12-13
المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق الإلكتروني	14-28
المطلب الأول: ماهية المعلومة المالية	14-19
المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية	19-26
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الالكتروني بجودة المعلومة المالية	27-28
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29-37
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	29-31
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	32-35
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	35-37
خلاصة الفصل الأول	38

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	64-39
تمهيد	40
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	48-41
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	41
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات	43-42
المطلب الثالث: الأساليب والاختبارات المستخدمة في الدراسة	48-43
المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها	49
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها	52-49
المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة لأسئلة الاستبيان	63-53
خلاصة الفصل الثاني	64
الخاتمة	67-65
قائمة المراجع	72-68
الملاحق	79-74
فهرس المحتويات	85-83

Commented [h1]: